وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كليـــة الآداب واللغات

قسم: اللغة والأدب العربي.

إسهامات ابن مضاء القرطبي في المدرسة النحوية الأندلسية كتاب " الرد على النحاة" أنموذجا.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر قسم اللغة والأدب العربي

تخصص لسانيات الخطاب.

إعداد الطالبتين:

_ هجيرة دغيش.

_ بركاهم العوفي .

إشراف:

_ د.محمد صغير أحمد.

السنة الجامعية :1438ه_1439ه/ 2017م_2018م

شكر وامتنان

أول ما نبدأ به الحمد والشكر لله عز وجل الذي

أنار دربنا ويسّر لنا السبيل لانجاز هذا العمل،

ومنحنا الإرادة والعزيمة والصبر أما بعد:

نعبر عن الشكر والاحترام للدكتور محمد الصغير

الذي قبل الإشراف على هذه المذكرة

وعلى المجهود الذي بذله والنصائح والتوجيهات القيمة

وعلى اهتمامه للموضوع.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة

الذين تكرموا بقراءة المذكرة وتقويمها

وإلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل .

شكرا للجميع.

الاهداء

إلى التي أفاضت علّيا بدعواتها وإلى من جُعلت الجنة تحت أقدامها أمي الغالية.

إلى من أفنى جهده في سبيلي نجاحي والدي العزيز.

وإلى سندي بعد والدي زوجي الذي له في القلب ماله وإلى عائلته.

وإلى إخوتي وأخواتي وإلى من لا تكتمل سعادتي إلا بوجودهم:

(أمين، آية، ملك، ياسمين)

وإلى صديقاتي:(سليمة، أمينة، فاطمة، فوزية، سارة، زكية، أحلام، ليلى. هجيرة)

وإلى من لهم الفضل بإرشادنا إلى طريق العلم والمعرفة أساتذتنا الكرام.

وإلى كل هؤلاء اهدي عملي هذا.

بركاهم

إهداء

الحمد الله الذي هدانا ولولاه ما كنا لنهتدي

وصل اللهم وسلم على الهادي الحبيب محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

لكل بداية نهاية وما نهاية إلا لبداية وقد شاء القدر أن نختم مشوارنا الدراسي بهذا العمل المتواضع آمنين أن يستفيد منه كل من يطلع عليه.

و لهذا فإني أهدي عملي هذا إلى من قال الله تعالى في حقهما:

﴿ واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَيَانِي صَغِيرًا ﴾.

إلى أعطر زهرة تفتحت لي في هذا الوجود إلى نبع الحنان وحبيبة القلب و الروح إلى النور الذي تبصر به عيناي أمي الغالية أطال الله في عمرها و جعلها سندا لي في كل ما أقوم به.

إلى روح والدي الذي شاء القدر أن يفارق هذه الحياة قبل أن يشاركني فرحتي هذه،راجين من المولى عز وجل أن يتغمد روحه بالرحمة والسكينة وأن يسكنه فسيح جناته.

إلى إخوتي وزوجاتهم وأولادهم.

إلى أختي وزوجها و أولادها.

إلى من شاركتني هذا العمل وقاسمتني مشقته صديقتي العزيزة بركاهم.

وإلى كل صديقاتي العزيزات

إلى كل من قدم لي يد المساعدة ولو بكلمة طيبة... ومن لم تذكرتي مذكرتي لم تغفله ذاكرتي.

وإلى كل من تذكرهم قلبي ونسيهم قلمي... أهدي هذا العمل المتواضع.

هجيرة

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله الذي نزّل الفرقان على عبده ليكون نذيرا للعالمين، ملك السموات والأرض وخلق كل شيء فقدره تقديرا، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين قائد البشرية نحو الهداية والنور... أما بعد:

إنّ السبب الرئيسي في وضع قواعد النحو هو حماية القران الكريم والحديث الشريف من الخطأ واللحن، وعلم النحو من أسمى العلوم قدرا وأنفعها أثرا وبه يسلم الكتاب والسنة من التحريف، ويعتبر الدعامة الأساسية التي تقوم عليها اللغة، وقد وصل هذا العلم إلى بلاد الأندلس وقد شمر بعض علماء النحو على سواعد الجهد والاجتهاد من أجل تبسيط قواعده للطلبة والدارسين، ولقد جاءت هذه الدراسة لترصد بعض الإسهامات التي قام بها العالم النحوي الظاهري المذهب "ابن مضاء القرطبي" بغية تبسيط علم النحو. فكانت له جهود عظيمة وقد ظهر ذلك من خلال ثورته على النحو والنحاة.

وبغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بصفة أكثر تفصيلا، سنحاول من خلال دراستنا هذه الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي أهم المبادئ التي جاء بها " ابن مضاء " من أجل الإسهام في تيسير النحو؟ وهل كان للمذهب الظاهري تأثير على فكره؟

ولمعالجة الإشكالية المطروحة نحاول بناء الفرضيات التالية:

1. أحدث ابن مضاء القرطبي هزة كبيرة من خلال ثورته على نظرية العامل والقياس النحوي، وقد اتضح رفضه لنظرية العلل في كتابه " الرد على النحاة " إلا أن أفكاره لم تلق الاهتمام أو الالتفات من النحاة القدامى، وربما كان تجاهلهم لها في نظرهم هو ردّهم عليها، أما المحدثون قد تلقوا صنيع ابن مضاء بكثير من الحماسة والإعجاب فكان الدكتور شوقي ضيف له الفضل في إخراج آراء ابن مضاء إلى الناس وتعريفهم بها.

2. وقد كان المذهب الظاهري واضحا في فكر" ابن مضاء " حيث قيل عنه أنه كان ظاهريا في النحو وفي الواقع كان ظاهريا في الفقه والنحو معا، طبق المذهب الظاهري على النحو وفيه تجلى تجديده وابتكاره.

- تكمن أهمية هذا البحث في دراسة أسس ومبادئ ثورة " ابن مضاء " وأهمها إلغاء نظرية العامل والقياس من أجل تيسير النحو معتمدا على مجموعة من الحجج.
- ويرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع الرغبة في الاطلاع عليه لأهميته البالغة في تأسيس النحو العربي وتيسيره .
- أما المنهج الذي اتبعناه في دراستنا هو المنهج الوصفي التحليلي غير أننا اتبعنا المنهج التاريخي في الفصل الثاني الذي تعرضنا فيه لسرد حياة ابن مضاء القرطبي وأهم أعماله.

وللإلمام بجوانب البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذا البحث إلى فصلين وكل فصل إلى مباحث وكل مبحث إلى مطالب وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: وهو الفصل النظري بعنوان النحو العربي وماهية المدرسة الأندلسية، حيث رأينا أنه لابد في بداية هذا الفصل أن نتحدث عن تاريخ النحو العربي وواضعه، ونشأة المدارس النحوية، وبخاصة المدرسة الأندلسية ، وأهم أعلامها وخصائصها وعن الحركة النحوية في الأندلس.

في حين **الفصل الثاني:** وهو الفصل التطبيقي بعنوان إسهامات ابن مضاء في النحو، وأخذنا كتابه " الرد على النحاة" نموذجا . وتناولنا فيه حياة ابن مضاء وأخلاقه، شيوخه، مؤلفاته وعصر كتابه، وعن مذهبه في النحو.

كما تحدثنا عن ثورته على النحو والنحاة وقدمنا لمحة عن كتابه " الرد على النحاة " الذي حققه الدكتور" شوقي ضيف" وعن أسباب تأليفه وما دعا إليه ابن مضاء من خلاله، والعصر الذي جاء فيه. هذا فيما يخص المبحث الأول، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان

أسس ثورة ابن مضاء وتناولنا فيه موقفه من العوامل النحوية ومن العلل والقياس، ودعوته إلى إلغاء التمارين غير العلمية التي أثقلت النحو.

والخاتمة جعلناها تلخيصا لما توصلنا إليه من خلال دراستنا للموضوع.

وقد سبقنا لهذا الموضوع العديد من الباحثين ومن أهم الكتب التي اعتمدنا عليها كتاب " " الرد على النحاة " لابن مضاء القرطبي والمدارس النحوية " لشوقي ضيف " وغيرها من الكتب. ومن الدراسات السابقة لهذا الموضوع نذكر: جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو من إعداد فادي صقر أحمد عصيدة، مذكر تخرج شهادة الماستر بعنوان جهود المدرسة الأندلسية في النحو العربي" ابن مضاء" نموذجا من إعداد ديلمي فتيحة ورحماني راشدة. ومذكرة بعنوان موقف ابن مضاء من العوامل والعلل النحوية من إعداد الطالبة أمينة سماش.

أما الصعوبات التي واجهناها في دراستنا لهذا الموضوع هي قلة المصادر والمراجع التي تتحدث بشكل مباشر عن الموضوع.

وفي الأخير أرجو من الله أن يهدنا سواء السبيل، وأتمنى أن نكون قد وفقنا ولو في جانب بسيط في هذه الدراسة المتواضعة.

الفصل الأول: النحو العربي وماهية المدرسة الأندلسية

المبحث الأول: تاريخ النحو العربي .

المطلب الأول: نشأته

المطلب الثاني: سبب وضع النحو.

المطلب الثالث: أهميته .

المطلب الرابع: واضع النحو العربي.

المبحث الثاني: لمحة عن المدارس النحوية.

المطلب الأول: تعريف المدرسة:

المطلب الثاني: مدرسة البصرة:

المطلب الثالث: مدرسة الكوفة:

المطلب الرابع: المدرسة البغدادية:

المبحث الثالث: المدرسة الأندلسية.

المطلب الأول: نشأتها.

المطلب الثاني: تعريفها.

المطلب الثالث: خصائصها.

المطلب الرابع: أشهر نحاة الأندلس ومصنفاتهم.

المبحث الأول: النحو العربي وماهية المدرسة الأندلسية

المطلب الأول: نشأته :

رأينا أّنه لابد في بداية هذا الفصل أن نتحدث عن تاريخ النحو العربي و نشأة المدارس الّنحوية وبخاصة المدرسة الأندلسية وقبل ذلك سنتطرق بالتعريف لهذا العلم.

أ/ تعريف النحو:

لغة: "النحو من نحا ينحو نحوا ... وله معان كثيرة أشهرها القصد كقولك : نحوت إلى الشيء بمعنى قصدته ، ومعناه أيضا المقدار كقولك: عندي نحو سبعة دراهم ومعناه أيضا الجهة كقولك: ذهبت نحو الجامعة، ومعناه أيضا المثل كقولك: هو نحو ذاك أي مثله"[1].

والنحو لغة : "القصد، وفي عرف النحاة: معرفة أحوال أواخر الكلم من جهة الإعراب الكلمة هي اللفظة المفردة وأنواعها اسم وفعل وحرف"[2].

"أّما الّنحو لغة عند السّكاكي جاء بمعان كثيرة أهمها القصد كما: نحوت نحوا أي قصدت قصدا، وجاء بمعنى الطريق، كما يقال: مشيت في نحو فلان أي طريق فلان، وجاء بمعنى التشبيه، نحو رأيت زيدا نحو الأسد، أي مثل الأسد، وجاء بمعنى النوع، نحو: أكلت الطعام على ثلاث أنحاء أي أنواع"[3] .

ومن خلال هذه التعاريف يتضح لنا أّن للنحو عدة معان تتجلى في القصد والجهة والمثل، والمقدار، والنوع.

- القصد: يقال نحوت نحوه أي قصدت جهته.
- الجهة: مثل: توجهت نحو الجامعة أو قدمت نحو منزلك (جهة منزلك).

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار الصادر، بيروت 1990م، مادة (ن. ح. و).

[2] – شمس الدين أحمد بن سليمان، أسرار النحو، ت: أحمد حسن حامد، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، نابلس 2002م، ص 5 .

[3] – علي فراج، الآراء النحوية والوظائف الإسنادية من خلال مفتاح العلوم السكاكي، د.ط، دار الكوثر للنشر والتوزيع، الجزائر 2003م، ص 185.

- المثل: مررت برجل نحوك، أي مثلك .
- المقدار: أي يقول فلان لفلان لك عندي نحو ألف ناقة، نحو هنا بمعنى مقدار .
- النوع: لهذا الكتاب سبعة أنحاء أي سبعة أقسام
- ويعتبر المعنى الأول هو المعنى الشائع فنحو الكلام نقصد به هو قصد وقد وسعها الإمام الداودي لتشمل سبع دلالات حيث قال:

النحو سبع معان قد أتت لغة جمعتها ضمن بيت مفرد كملا.

قصد ومثل ومقدار وناحية نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا[1].

- البعض: أكلت نحو الطعام أي بعض الطعام .
- الخرف: ينحا الكلام أي يحرف الكلام .

ب/ اصطلاحا: قد ورد تعريف النحو عند العديد من النحاة، وهو العلم الذي يدرس القوانين التي يؤدي بها الكلام، وتركب الجمل، ويتم بها التخاطب والتواصل عند البشر.

فعرف ابن جني النحو بأنه « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس بالعربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم وإن شد بعضهم عنها رد به إليها»[2].

يرى "ابن جّني" من خلال تعريفه أنّ النحو الإتباع والسير على منوال كلام العرب كما تعرض في تعريفه للمسائل الّنحوية والصرفية التي يضمنها النحو وقد نلاحظ في تعريف ابن جّني إشارات تجمع، علما أنّ الصرف لا ينفصل عن النحو و بين مصطلحي الصرف والنحو ولكل ظاهر التعريف يشير إلى النحو لا إلى الصرف.

---

[1] – فؤاد بوعلي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن 1432هـ/2011م، ص 25 .

[2] – ابن جني، الخصائص، ت: مجمد علي النجار، د.ط، ج1، دار الكتب العلمية، د.ت. ن، ص 13.

وعرف "ابن السراج "النحو : «النحو إنما أريد به أن ينحوا المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب»[1] .

ويشرح "ابن السراج "من خلال تعريفه أنّ النحو هو أن يتبع المتكلم كلام العرب أو ما نطقت به فينسج على منوالهم إذا قارنا بين التعريفين نلاحظ أنّ " ابن جنّي " لم يضف إلى تعريف " ابن السراج " للنحو الجديد باستثناء عبارته عن قضايا منها : الإعراب والتثنية والتشبيه والجمع والتحقير والتكسير والنسب والتركيب المنضمة لمسائل النحو.

ويعرفه "ابن عصفور" فيقول: « النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، أردت بذلك أنّ النحو علم أحكام كلام العرب الكلية المستخرجة بالمقاييس الموصوفة، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وغير ذلك من أحكام كلامهم، ألا تر بأنّ العلم بهذه الأحكام الكلية المسّمى نحوا وأّما العلم بالمقاييس الموصوفة نفسها من غير النظر إلى معرفة الأحكام المستخرجة بهاء فمن صناعته إلى أخرى غير هذه الصناعة»[2].

فتعريف "ابن العصفور" لا يبتعد عما ورد في تعريف "ابن السراج" بل هو نفسه إلا ما اختلف لفظه .

ويعرفه عبده الراجحي :« بأّنه العلم الذي يدرس الكلمات في علاقة بعضها ببعض وحين تكون الكلمة في الجملة يصح لها معنى نحوي، أي تؤدي وظيفة معينة تتأثر بغيرها من الكلمات، وتؤثر في غيرها أيضا»[3].

وما يعنيه "عبده الراجحي" في تعريفه للنحو هو تركيزه على المعنى النحوي، أو الوظائف الّنحوية التي تكتسبها الكلمة في حال تركيبها ولم يشر إلى التعريفات التي أشار إليها الّنحاة القدامى كحديثهم عن الإعراب والبناء وغير ذلك من الإضافات.

---

[1] – ابن السراج، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، ط1، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان 1996م، ص35.

[2] – العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ت:غازي مختار طليمات، ط2، ج1، دار الفكر، دمشق2001م، ص 40.

[3] – عبده الراجحي، التطبيق النحوي ، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2000م، ص 13 .

كما نجد "عباس حسن" في مقدمة كتابه النحو الوافي يقول : « أنّ النحو دعامة العلوم العربية وقانونها الأعلى ومنه نستمد العون ونستلهم القصد، ونرجع إليه في جليل مسائلها وفروع تشريعها ولن تجد علما منها يستقل بنفسه عن النحو أو يستغني عن معونته أو يسير بغير نوره وهداه»[1] .

ومن خلال هذه التعاريف فإنّ العلوم العربية لا يمكنها أن تستغني عن النحو لأّنه يشكل عاملا أساسيا في فهم المعنى وبذلك يكون النحو في مقدمة العلوم الأخرى كالبيان والأدب.

أّما في تعريف فاضل صالح السّامرائي للنحو يعرفه على:« أّنه علم يعني بأواخر الكلم وما يعتريها من إعراب وبناء، كما يعني بأمور أخرى على جانب كبير من الأهمية كالذكر والحذف، والتقديم والتأخير، وتفسير بعض التعبيرات غير أّنه يولي العناية الأولى للإعراب، وهناك موضوعات ومسائل نحوية كثيرة لا تقل أهمية عن كل ما بحثه النّحاة، بل قد تفوق كثيرا منها لا تزال دون نحت لم يتناولها العلماء بالدرس ولم يلوها النظر»[2] .

ويتضح لنا أنّ النحو علم يبحث عن أصول تكوين الجملة وقواعد الإعراب والتغيرات التي تلحق من تقديم و تأخير وحذف وقصر وغيره.

« علم النحو هو علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناءا فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه وهي الإعراب والبناء، فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه حتى سماه بعضهم علم الإعراب»[3].

ومنه نستنتج أنّ الغرض من النحو هو استهداف الصواب، وتجنب الخطأ في الكتابة والتعبير، عن طريق خاصية الإعراب.

---

[1] – حسن عباس، النحو الوافي، ط3،ج1، دار المعارف، مصر، د.ت.ن، ص 08.

[2] –أحمد جيلالي، مقدمة لأصول النحو العربي، ط1، القاهرة 2012م، ص137.

[3] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، د.ط، القاهرة، د. ت.ن، ص 18 .

المطلب الثاني: سبب وضع النحو :

ذهب المصنفون الأوائل إلى أنّ ظهور النحو كان بسبب شيوع اللحن في العربية حين اتسعت دائرة المجتمعات العربية القديمة لما كان من الفتوح الإسلامية التي نشرت هذه اللغة في المجتمعات الإسلامية التي اعتنقت الإسلام فأقبلت على العربية تتعلمها [1].

غير أنّ اللحن في صدر الإسلام كان لا يزال نادرا، وبعد هاته الفترة تقدم شيوعية على الألسنة، وخاصة بعد تعريب الشعوب المغلوبة التي كانت تحتفظ ألسنتها بكثير من عاداتها اللغوية، مما فسح التحريف في عربيتهم التي كانوا ينطقون بها، كما فسح اللحن شيوعه ويمكن أن نرد أسباب وضع النحو العربي إلى بواعث مختلفة، منها الديني ومنها غير الديني:

البواعث الدينية : ترجع إلى حرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءا فصيحا سليما إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة وخاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة وزاد على البواعث الدينية بواعث أخرى: قومية عربية و اجتماعية، أما البواعث القومية ترجع إلى أن العرب يعتزون بلغتهم اعتزازا شديدا، وهو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفا عليها من الفناء والذوبان في اللغات الأعجمية[2] .

أّما البواعث الاجتماعية : يأتي مكملة للدافع السابق، ومرتبطا به أشد الارتباط وأوثقه، فقد كانت البيئات الإسلامية كافة تخص القوميات المختلفة التي كانت تسكن في البلاد المفتوحة أو التي هاجرت إليها بعد الفتوح الإسلامية ولاسيما البصرة فخشي علماء المسلمين على لغة القرآن من أن يصيبها التحريف نتيجة هذا الاختلاط، ولكثرة المعترفين في الإسلام من الذين يؤدي بهم جهلهم باللغة إلى الخطأ في قراءة القرآن فأخذوا يبذلون الجهود في سبيل ضبط

[1] – إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ط1، دار الفكر والنشر والتوزيع، عمان 1987م، ص 08 .

[2] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط7، كورنيش النيل، القاهرة 1119م، ص 11 .

اللغة وإبعاد اللحن والتحريف من ألسنة العرب وتصحيح ألسنة غيرهم [1]، وعلاوة على ذلك إن الشعوب المستعربة أحست بالحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تمثلها تمثلا مستقيما وتتقن النطق بأساليبها نطاقا سليما [2].

وإذا ما استقرأنا هذا الكلام وجدناه يتضمن دوافع مختلفة:

الدافع اللغوي القومي : كان في البلاد العربية عند نشوء اللحن ووقوعه في اللغة العربية ثلاث لغات متداولة :

أ_ اللغة المحكية في الحوار حتى نهاية القرن الأول أو اللغة المثالية أو الفصيحة و بها نزل القرآن الكريم.

ب_ اللغة البدوية التي كانت تستخدم في البوادي وهي التي اعتمدها النّحويين واللّغويون.

ج_ لغة الحواضر المحكية بعد القرن الأول للهجرة وهي التي كانت تستخدم في مكة والطائف والجيزة وأطراف الشام وهذه ليست على مستوى واحد وإنما تختلف بحسب حظوظها من الاختلاط بالقوميات الأخرى، وقد أدى اختلاف اللغات في هذه الحواضر بلغات القوميات المختلفة وغيرها ولذلك أصبحوا يرسلون أولادهم إلى البادية لتلقي اللغة الفصيحة[3] .

وبعد انتشار الإسلام خاف العرب المسلمون على لغتهم لغة القرآن من التحريف والضياع، ودفعهم الأمر إلى ضبطها وتقييدها بما وضعوا لها من قواعد.

ولكي لا تضيع اللغة العربية التي هي عماد القومية العربية ورمز وجود العرب الذين نزل بلغتهم القرآن الكريم الذي رفع من منزلة اللغة العربية وقوى القوية العربية[4]. إذا فقد اعتبر اللحن الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها، وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها، فقد

---

[1] – خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، الأردن 2001م، ص 50 .

[2] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 12 .

[3] – خديجة الحديثي، المدارس النحوية، (مرجع سابق) ، ص 51.

[4] – المرجع نفسه ، ص 52 .

كانت حوادثه المتتابعة نذير الحظ و لذلك هبّ أولوا الغيرة على العربية والإسلام إلى محاربته، بوضع النحو واستنباط قواعده [1].

المطلب الثالث: أهميته:

للنحو العربي أهمية كبيرة إذ يشكل عاملا أساسيا في فهم المعنى، والوقوف على دلالة النص: ما دفع المفسرين إلى عدّ هذا العلم أحد أهم أدواتهم، ولا يستطيعون التصدي لتفسير كلام الله تعالى من دون هذه الأداة، فقد أنزل الله عز شأنه، القرآن الكريم بلسان عربي حين قال﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا ۝٢ ﴾[2]، ويؤدي هذا القول المبين إلى وجوب معرفة قواعد اللسان العربي، وقواعد العرب في لغتهم، وسنتهم في توجيه كلامهم، إدراكا لمعاني الكتاب العظيم، وقد عبر ابن هشام الأنصاري عن أهمية النحو الذي هو الإعراب نفسه بقوله « ذلك علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب ».[3]

"وعد ابن خلدون هذا العلم من أهم علوم اللسان العربي التي هي برأيه، النحو واللغة والبيان والأدب، فتلك العلوم تفاوتت بتفاوت مراتبها في التوفية بمقصود الكلام، حسبما يتبين في الكلام عليها فنا فنا، وبذلك يكون النحو هو المقدم منها والأهم، إذ به تبين أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر، ولولا هذا العلم لجهل أصل الفائدة، وتتجلى أهمية النحو، في نظر ابن خلدون في كونه يصون القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف من انغلاقها على المفهوم، من خلال صون اللغة العربية" [4].

واختصارا لما سبق تكمن أهمية النحو أّنه جزء لا يتجزأ من الإلمام باللغة العربية لما له من أهمية كبيرة في اللغة كونه يهدف إلى تحديد الأساليب التي تكونت بها الجمل، ومواضع الكلمات ووظيفة كل منها بالإضافة إلى ذلك فإنه يعمل على تحديد الخصائص الّنحوية

---

[1] – سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، د. ط، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت.ن، ص 08 .

[2] – سورة يوسف، الآية 02.

[3] – لبن هشام الانصاري ، مغني اللبيب ، ت : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية 1992، ص53.

[4] – أحمد جميل شامي، النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، دار الحضارة 1997م، ص 13 .

مثل: الابتداء أو الأحكام النحوية مثل التقديم والتأخير والبناء...الخ التي اكتسبتها الكلمة من موضعها أو حركتها أو مكانها في الجملة كما أن لعلم النحو دورا كبيرا في فهم جميع الآيات القرآنية والنصوص الشرعية كما مكن المتكلم من التخلص من اللحن والتكلم بلغة سليمة وصحيحة.

وتكمن أهمية هذا العلم أنه يمثل أقوى المرتكزات، وأهم الدعائم والأسس التي تقوم عليها علوم اللسان العربي، من لغة وبيان وأدب، ولا بد من معرفته لمن أراد التبحر في أي علم من العلوم، وبخاصة علم الشريعة فيها، ومن دون النحو تفسد اللغة وتنغلق على الإفهام، وذكر أنه أهم من اللغة.

ومن هنا نستطيع القول أنه لا عجب أن يتحل هذا العلم مرتبة عالية، ومكانة مرموقة بين علوم اللسان العربي[1].

ويتبين لدينا هنا أن من أراد أن يبحر في علوم اللغة يجب أن يكون عارفا بالنحو لأنه بمثابة المساند أو المعين لهذه العلوم.

وتتجلى أهمية النحو في نظر" ابن خلدون"، كونه يصون القرآن الكريم، والحديث الشريف من انغلاقهما على المفهوم، من خلال صون اللغة العربية وحمايتها من اللحن الذي أصاب اللسان العربي[2].

لذا فإن أهمية النحو في نظر" ابن خلدون "أّنه يحمي اللغة العربية من اللحن الذي يهددها بالفساد والضياع تهديدا مباشرا للقرآن فالنحو جاء لحماية هذه اللغة من هذا الخطر الداهم.

[1] –أحمد جميل شامي، النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، (المرجع السابق)، ص 05.

[2] – المرجع نفسه، ص 15 .

المطلب الرابع: واضع النحو العربي :

تعدّدت الروايات واختلفت على المؤسس الأول للنحو العربي وواضعه بين القدامى والمحدثين الباحثين والدارسين فقد اختلفوا كثيرا في أول من وضعه.

إذ ينسبها عدد من الباحثين إلى الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه مستندين إلى روايات تشير إلى صحيفة منسوبة إليه، ويذهب آخرون إلى أنّ أبا الأسود الدؤلي أول من وضع النحو وذهبت طائفة ثالثة إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي هو الواضع الحقيقي لقواعد النحو العربي[1]، وسبب وضع علي كرم الله وجهه لهذا العلم ما روى أبو الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فوجدت في يده رقعة، فقلت ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الخمراء، يعني الأعاجم، فأردت أن أصنع شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إلي الرقعة وفيها مكتوب الكلام كله اسم وفعل وحرف[2].

فالاسم ما أنبأ عن المسّمى والفعل ما أنبأ عن حركة المسّمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثم قال تتبعه وزد فيه ما وقع لك، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر فجمعت أياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها إن وليت، ولعل وكأن، ولم أذكر لكن فقال لم أحسبها منها، فقال بل هي منها، فزدها فيها[3]، ثم كان أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي...أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، لأنه سمع لحنا فقال لأبي الأسود الدؤلي: اجعل للناس حروفا، وأشار له إلى الرفع والنصب والجر، فكان أبو الأسود الدؤلي ضنينا بما أخذه من ذلك من أمير

[1] – كريم حسين الخالدي، أصالة النحو العربي، ط1، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان 2005م، ص 27.

[2] – محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، دار المعارف، كورنيش النيل، القاهرة 1119م، ص 24 .

[3] – كريم حسين الخالدي، أصالة النجوم، (مرجع سابق)، ص 20 .

المؤمنين رضي الله عنه[1]، ومهما يكن نصيب هذه الروايات من الصحة فإن بعض الباحثين المحدثين لم يستبعدوا أن يكون الإمام على قد وجه أبا الأسود الدؤلي إلى وضع النحو وما يمنع أن يكون علي رضي الله عنه هو صاحب فكرة وضع النحو،وموجه أبي الأسود الدؤلي إليه[2].

وهنا بعض الروايات التي تنسب وضع النحو العربي إلى نصر ابن عاصم الليثي وعبد الرحمن بن هرمز، غير أنّ هذه الروايات قليلة جدا ولقلتها تكاد لا تذكر، ولن نطيل الحديث بنقل كلام كل العلماء القدامى عن موضوع وضع النحو، بل نكتفي ببعض الآراء القليلة فقط.

فإذا رجعنا إلى المراجع الحديثة وجدناها هي الأخرى تذكر هذه الروايات التي اطّلعنا عليها و درسناها وناقشناها، لتخرج في آخر الأمر بآراء مختلفة إلى حدّ ما، حيث تجمع غالبيتها على أنّ أول واضع للنحو هو أبو الأسود الدؤلي، والقليلون منهم فقط الذين يرون أنّ غيره هو الذي أخرج هذا العلم من العدم، كما أنّهم أنكروا جميعا أنّ يكون عبد الرحمن بن هرمز، أو نصر بن عاصم الليثي أول من أسس العربية، متفقين بآرائهم مع آراء القدامى في هذا الشأن[3].

[1] – أبو الطيب عبد الواحد، مراتب النحو بين اللغوي الحلبي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار السلام للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، د.ت.ن، ص 6.

[2] – كريم حسين ناصح الخالدي، أصالة النحو العربي، (مرجع سابق)، ص 29 .

[3] – أحمد جميل شامي، النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، (مرجع سابق)، ص 55 .

المبحث الثاني: لمحة عن المدارس النحوية.

المطلب الأول: تعريف المدرسة:

أ- لغة.

من خلال البحث في مادة درس في المعاجم اللغة لا نجدلها تعريفا واضحا يدل على ما استقر عليه المصطلح، وإنما ذكر العلماء أن كلمة درس تدل على الخفاء، والخفض والعفاء، قال ابن فارس «الدال والراء والسين أصل واحد يدل على خفاء وخفض وعفاء، فالدرس الطريق الخفي، يقال درس المنزل: عفا، ومن الباب الدرس: الثوب الخلق، ومنه درست المرأة: حاضت، ودرست الحنطة وغيرها في سنبلها، إذا دستها، فهذا محمل على أنها جعلت تحت الأقدام، كالطريق الذي يدرس ويمشي فيه»[1].

وقال الزبيدي:« درس الكتاب يدرسه درسا: ذلله بكثرة القراءة حتى خف حفظه عليه من ذلك كأدرسه، عن ابن جني قال: ومن الشاذ قراءة أبي حيوة، وبما كنتم تدرسون أي من حد ضرب، ودرسه تدريسا، قال الصاغاني: شدد للمبالغة ومنه مدرس المدرسة، وقال الزمخشري: درس الكتاب ودرس غيره كرره عن حفظ»[2].

ومن خلال الإطلاع على مختلف معاجم اللغة فلم نجد تعريفا لغويا واضحا حول كلمة المدرسة رغم شيوعه منذ القدم، فهي مصدر الفعل درس، فجل العلماء تطرقوا في تعريفها إلى مادة الفعل درس ومعرفة ما يدل عليه من خفاء وعفاء.

---

[1] – ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام محمد هارون، ج2، دار الفكر، 1979م، مادة (د.ر. س).

[2] - الزبيدي، محي الدين محمد مرتضي، تاريخ العروس من جواهر القاموس، ط1، ج16، دار الهداية ، الإسكندرية ، مصر ، مادة(د.ر. س) .

ب/ اصطلاحا (école):

"يعتبر الزبيدي أول من رتب العلماء حسب انتمائهم وبلدانهم ومنه فإنّ القدماء لم يستعملوا لفظة المدرسة ولم يتعرضوا في تصنيفاتهم أو مؤلفاتهم لهذا المصطلح"[1]، فالمدرسة عنده هي حديثة النشأة فالقدامى لم يكن موجودا لديهم في أعمالهم ومصنفاتهم، فهذا الأخير لم يكن متداولا عندهم بأي شكل من الأشكال فالزبيدي أول من تطرق إليه.

" ويبدوا أن المستشرقين أول من استعملوا هذا المصطلح، منهم فلوجل 1870م في كتابه المدارس النحوية عند العرب، وكذلك جوتلد كايل (ت 1889م) الذي ذكر هذا المصطلح في مقدمته على كتاب الأنصاف، وكارل بروكلمان (ت 1956م) ثم تابعهم الباحثون العرب فاستعملوا هذا المصطلح ومنهم أحمد أمين (ت 1954م) الذي قال في إحدى فقرات كتابه ضحى الإسلام (بدأ الخلاف هادئا بين الرؤاسى في الكوفة والخليل في البصرة، ثم اشتّد في الكسائي في الكوفة وسيبويه في البصرة، وصار لكل مدرسة علم تنحاز إليه في كل فرقة.)"[2].

فيظهر لنا أنّ مصطلح المدرسة لم يستعمله النّحاة القدامى بنفس المعنى الذي ذهب إليه المحدثون ، فهذا التعريف اختلفت فيه الآراء والمذاهب، وأصبح لكل مدرسة علم خاص بها وفرقة تنحاز إليها، وظهور العصبية العلمية بين مدرستي الكوفة والبصرة والتي كانت تقوم على العصبية السياسية والتي ظهرت في هاتين الأخيرتين.

"كما استعملت لفظة المدرسة في المسائل الأدبية، فقد أشار الدكتور طه حسين في درسه الأدبي مدرسة " أوس بن حجر"، واستعملها العقاد والمازني وشكري فكانت مدرسة "الديوان" وغيرها من المدارس الأدبية، كمدرسة " الإحياء" ومدرسة" أبولو"[3].

---

[1] – خديجة الحديثي، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 10.

[2] –المدارس النحوية في مصنفات الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، مكي نومان الديلمي، مجلة الفتح، نيسان، العدد السادس والأربعون، ص 333.

[3] – إبراهيم السمراني، المدارس النحوية أسطورة وواقع، (مرجع سابق)، ص 12.

فهذا المصطلح "مدرسة" استعمل في مختلف المسائل الأدبية، والذي انبثقت عنه تلك المدارس الأدبية المعروفة في وقتنا الحالي كمدرسة الديوان وغيرها، فهذه الأخيرة يجمعها منهج معين وفكر واحد وآراء واحدة لدى مختلف أعضائها الذين لديهم هدف ووجهة نظر واحدة.

"والمدرسة عموما كلمة معاصرة تعني الجماعة الذين يشكلون درسا واحدا في بيئة معينة أو بيئات متعددة، يجمعهم منهج واحد، أو الاشتراك في وجهة النظر التي تؤلف جبهة علمية واحدة، ووجود الجماعة الذين يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج ويكون اتفاقهم على أصول لا على فروع"[1].

رأينا أّنه لا بد في هذا الوضع أن نتقدم بكلمة قصيرة عن المدارس النحوية، ومدى مساهمتها في بناء النحو العربي .

المطلب الثاني: مدرسة البصرة:

البصرة مدينة معروفة منذ بدايات التحرير الإسلامي للعراق، وقيل هي مدينة قديمة كانت تدعى في العصور الوسطى في أوروبا " بلسرة" balsara" وهي مدينة تجارية تقع على شط العرب... وكان لهذه المنطقة أهمية تجارية عظيمة منذ القديم لموقعها على شط العرب ملتقى نهري دجلة والفرات وتحكمها في مصبه بالبحر، ولفت إليها هذا الموقع أنظار الفاتحين وجعلوا منها مركزا تجاريا مما ساعد على نموها وازدهارها، وكانت مستقر الحضارة العربية وملتقاها بالحضارات الأجنبية الأخرى[2]، وتجمع المصادر على أن العراق كان مهدا لنشأة النحو وذلك لعدة أسباب من بينها أن :

[1] – صالح بلعيد، في أصول النحو، د.ط، دار هومة، الجزائر 2015م، ص 145.

[2] – خديجة الحديثي، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 25.

- العراق كان ملجأ للعجم قبل الفتح الإسلامي، وبعد الفتح أقبل المسلمون عليها عربا وعجما، بالإضافة إلى أنها كانت تمتاز بأسباب الحياة الناعمة ورغد العيش[1]، فهو قطر غني يتوافر فيه العيش، فيجد الناس من أوقاتهم ما يسمح لهم بالعلم.
- كان العراق أكثر البلاد العربية إصابة بخطر اللحن وتعرضها لمصائبه، بسبب هذا المزيج بين العرب والعجم.
- كان العراقيون ذوي عهد قديم بالعلوم والتأليف ولهم فيها خبرة متواترة[2].

ومدينة البصرة كانت أسبق المدن العراقية انشغالا بالنحو، حيث احتضنت النحو زهاء قرن من الزمان قبل أن تشتغل به الكوفة، التي كانت بدورها أسبق من بغداد[3]، ولقد دل الاستقراء على أنّ البصريين قد اعتمدوا طائفة من المصادر وهي:

1/ القرآن: لقد اعتمد البصريون لغة التنزيل أصلا أقاموا عليه نحوهم، وهو أحد المصادر التي توثقوا بها مما أسسوا من نحوهم[4]، حيث أقام البصريون نحوهم على القرآن الكريم، حيث كانوا يستشهدون في الكثير من المسائل بآيات من القرآن.

2/ الشعر الجاهلي والإسلامي: اعتمدوا الشعر الجاهلي أصلا من أصولهم، وقد تجاوزوه إلى الشعر الإسلامي فكان لهم من شعر جرير والفرزدق، وأراجير الحجاج وأبي النجم مادة اعتمدوها في نحوهم، ولا نعدم أن نجدهم قد استشهدوا بشعر بشار بن برد ويمكننا أن نقول: إن لغة التنزيل والشعر القديم جاهلية و إسلامية، وما أثر من الأمثال الجاهلية، كل ذلك كان المادة التي احتج بها البصريون في وضع أصول العربية[5].

---

[1] – إبراهيم عبود السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، دار المسيرة، عمان، الأردن 1427هـ–2007م، ص 23.

[2] – التواتي بن التواتي، المدارس النحوية، دار الوعي، الجزائر 2008م، ص 14.

[3] – إبراهيم عبود السامرائي، المفيد في المدارس،(مرجع سابق)، ص 23.

[4] – إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، (مرجع سابق)، ص20.

[5] - المرجع نفسه، ص 21.

أ/ أعلامها:

لقد وضعت البصرة من غير ريب، أُولى غراس النحو العربي كما سبق، و تعهدته بالري حتى استقام على سوقه، أصولا وفروعا، وكل هذا بفضل أعلام كثيرين تعاقبوا على هذه المدرسة فقدموا لها وللنحو العربي بصفة عامة الكثير، حيث أسسوا المناهج للدرس اللغوي، ووضعوا القواعد للنحو، وما أكثر هؤلاء العلماء الذين لن نستطيع أن نذكرهم كلهم في هذا الموضع بل سنكتفي بذكر بعض ممن سبقوا في تأسيس هذه المدرسة:

1/ أبو الأسود الدؤلي: هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر بن حلس بن نفاثة بن عدي بن الديل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة وكان علوي الرأي ورجل أهل البصرة، وهو أول من رسم للناس النحو[1]. أول من أسس العربية، وأوجد القياس ومن نقط المصحف خشية ضياع القرآن الكريم بانتشار اللحن حتى في بيئته[2].

كان أعلم عصره بكلام العرب، وله أجوبة مسكنة في أمالي المرتضى، المجلس العشرين وتقدم أنه واضع النحو على الصحيح بتعليم الإمام علي كرم الله وجهه، وأول من دون فيه، كما أنه أول من ضبط المصحف بالشكل، وقد أخذ عنه نصر بن عاصم ويحي بن يعمر وغيرها ، توفي رحمه الله بالبصرة في الطاعون الجارف سنة 69هـ[3].

2/ ابن أبي إسحاق: عبد الله بن أبي إسحاق مولى آل الخضرمي المتوفى سنة 117هـ وفيه يقول ابن سلام " كان أول من بعج(فتق) النحو ومد القياس وشرح العلل" وبذلك يجعله الواضع الأول لعلم النحو، إذ يجعله أول من اشتق قواعده وأول من طرد فيها القياس[4].

3/ أبو عمرو بن العلاء: اسمه زّبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين التيمي المازني، وهو بصري أخذ عن ابن أبي إسحاق، وكان أوسع علما بكلام

---

[1] – الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم،د.ط، دار المعارف، مصر، د.ت.ن، ص 33.

[2]– عبد المجيد العيساني، الاتجاهات النحوية، د.ط، دار الكتاب الحديث، القاهرة 2012م، ص 19.

[3] – محمد الطنطاوي، نشأة النحو، (مرجع سابق)، ص70.

[4] – شوقي ضيف، المدارس النحوية،(مرجع سابق)، ص 23

العرب ولغاتها، وغريبها من عبد الله بن أبي إسحاق وكان من جلة القراء الموثوق بهم، توفى 117هـ[1].

4/ الخليل بن أحمد: هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، عربي من أزد عمان، ولد سنة مائة للهجرة، وتوفى سنة مائة وخمس وسبعين، ومنشؤه و مرباه وحياته في البصرة، وقد أخذ يختلف منذ نعومة أظافره إلى المحدثين والفقهاء وعلماء اللغة والنحو، وأكب إكبابا على حلقات أستاذيه عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء[2]، وكان الخليل أعلم الناس وأذكاهم، وأفضل الناس وأتقاهم، إذ لم يكن للعرب بعد الصحابة أذكى من الخليل أحمد ولا أجمع ولا كان في المعجم أذكى من ابن المقفع ولا أجمع[3].

5/ سيبويه: هو لقب فارسي اشتهر به إمام النحاة عمرو بن عثمان بن قنبر حتى غلب عليه، فلم يكد يعرفه باسمه المتخصصون[4]، ولد سيبويه بقرية من قرى شراز ثم هاجم أهله إلى البصرة فنشأ بها وطفق سيبويه يطلب العلم بالبصرة، فكان الحديث والفقه من أول ما يدرس العلماء فأعجبه ذلك، وبعدها لزم الخليل فبرع في النحو، وصنف كتابه الذي لم يسبقه أحد إلى مثله ولا لحقه أحد من بعده[5]، فكتابه ضم أبواب النحو وفروعه، بلغه غاية في الصعوبة والتعقيد وكان لهذا الكتاب آثار واسعة في التأليف النحوي[6]، وكانت وفاة سيبويه في سنة ثمانين ومائة بفارس، في أيام الرشدي وقبره بشيراز، وكان قدم ببغداد وجمع له النحويون فناظروه، فاستزُل فعاد إلى ومات هناك[7].

---

[1] – الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، (مرجع سابق)، ص 35.

[2] –شوقي ضيف، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 30.

[3] – أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، (مرجع سابق)، ص 45.

[4] – محمود أحمد نحلة، النحو العربي أعلام ونصوص، د.ط، دار المعرفة الجامعية، 2003م، ص 09.

[5] – محمود سليمان ياقوت، مصادر التراث النحوي، دار المعرفة الجامعية، مصر 2003م، ص 101، 202.

[6] – سيبويه، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، ط 1، دار الجيل، بيروت ، د.ت.ن، ص 37.

[7] – القفطي، انباه الرواة على أنباه النحاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2004م، ص 353.

المطلب الثالث: مدرسة الكوفة:

أنشئت بعد البصرة بحوالي سنتين على يد الصحابي الجليل سعد بن أبي الوقاص في موضع تغيره لها أسفل من موقع الجيزة والأنبار اللتين عرفهما العرب قديما[1].

وكانت الكوفة مركزا من مراكز العلم كما كانت البصرة ولسنا على يقين تام في سبق البصريين وانصرافهم إلى العلم على الكوفيين إلا ما كان من ذلك في العلوم اللغوية، فقد عرف النحو في البصرة قبل الكوفة... ثم جاء بعدهم الكوفيون ليشاركوا في هذا المسعى فكان منهم نحاة وعلماء لغة وأصحاب روايات في القراءات وسائر فنون العربية، وما يتصل بها من أخبار وعلم بالأيام والوقائع[2]، وقد نشأ النحو في الكوفة نشأته في معظم الأمصار الإسلامية بعد نشوء العلوم الدينية وانتشارها على أيدي علماء القرآن وقراءاته، وقد اهتمت الكوفة منذ تأسيسها بالعلوم الدينية[3].

أ/ أهم أعلام المدرسة الكوفية:

1/ الكسائي: هو علي بن حمزة من أصل فارسي، ولد بالكوفة (119هـ)، أكد منذ نشأته على حلقات القرآن مثل" سليمان بن أرقم " وغيرهم من القراء ويقال أنه لقب " الكسائي" لأنه كان أسود سمينا، وقيل أّنه رأى أّنه لن يبرع في قراءة الذكر الحكيم إلا إذا عرف إعرابه، رحل إلى البصرة وعكف على حلقات " الخليل بن أحمد" رجع إلى مسقط رأسه وقد استقام لسانه، فأسس الكوفية ووضع رسومها ووطأ منهجها (ت179هـ)[4].

2/ الفراء: أبو بكر بن زياد الفراء من أشهر أعلام الكوفة وأولهم في تأسيس النحو الكوفي، ورسم مناهجه ولد 114هـ، اهتم بحلقات العلم، كون نحوه الكوفي من خلال عنايته بالقراءات القرآنية المختلفة (ت 207هـ).

---

[1] – التواتي بن التواتي، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص27.

[2] – إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 31.

[3] – خديجة الحديثي، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 116.

[4] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 175.

3/ الأنباري: أبو بكر محمد بن قاسم بن محمد بن بشار الأنباري، ونسبته إلى الأنبار وهي مدينة على الفرات، ولد 217هـ، نشأ في كنف أبيه قاسم الذي كان من أعلام الأدب في عصره، خلف ابن الأنباري الكثير من المصنفات في فنون شتى دلت على سعة ثقافته وتعمقه في الإطلاع على مختلف العلوم[1].

4/ الثعلب: أبو عباس أحمد بن يحي بن يزيد المعروف" الثعلب" ولد ببغداد 200هـ، و بها نشأ، حرص والده منذ صغره على تعليمه القراءة والكتاب، وحفظ القرآن الكريم، وبعض أشعار العرب وحين بلوغه التاسعة أخذ يتردد على حلقات العلماء، اشتغل بالتدريس، مؤيدا لمذهب الكسائي والفراء[2].

ب/ مصادر الدراسة عند الكوفيين:

- وسعوا الرواية، حيث احتجوا بكل مسموع من العرب، دون تحفظ وما كان يهمهم التواتر وكذلك التزيد في كثرة الرواية.
- احتجوا بالقراءات القرآنية جميعها.
- عدم الاحتجاج بالحديث النبوي.
- كما اعتبر النحاة الكوفيين النحو البصري مرجعهم[3].

المطلب الرابع: المدرسة البغدادية:

كانت المرحلة الرابعة لتطور النحو العربي مرحلة الترجيح بين المذهبين: البصري، والكوفي على يد البغداديين الذين أسسوا مدرسة كان لها مذهبها الخاص، وتقوم على الخلط بين آراء الفريقين، واختيارها يرونه مناسبا منها، فضلا على الآراء والاجتهادات التي ابتكروها بأنفسهم[4].

---

[1] – عبد المجيد العيساني، الاتجاهات النحوية، (مرجع سابق)، ص 29.

[2] – خديجة الحديثي، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 244.

[3] – صالح بالعيد، في أصول النحو، د.ط، دار هومة، الجزائر 2005م، ص 150.

[4]– أحمد جميل شامي، النحو العربي، (مرجع سابق)، ص 163.

وقد اتجهت اتجاهين: اتجاها مبكرا عند ابن كيسان (ت 299هـ) وابن شقير (ت 315) وابن الخياط (320هـ)، نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة الكوفية، وأكثروا من الاحتجاج لها مع فتح الأبواب لكثير من آراء المدرسة البصرية، وأيضا مع فتح باب الاجتهاد لبعض الآراء الجديدة، واتجاها مقابلا عند الزجاجي ثم عند أبي علي الفارسي، وابن جني، نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة البصرية، وهو الاتجاه الذي ساد فيها بعد في كل البيئات التي عنيت بدراسة النحو العربي[1].

أ/ أعلامها:

لقد قسم أصحاب الطبقات علماء هذه المدرسة إلى ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى: وأطلقوا عليها اسم" أصحاب البصريين"، وتضم النحاة البغداديين، الذين غلبت عليهم النزعة البصرية ومن بينهم نجد: الزجاج(ت 311هـ)، وابن السراج (ت 316)، الزجاجي(ت 399هـ)، وابن درستوية (ت 347)، السيرافي (ت 368هـ)، وابن جني.

المجموعة الثانية: فأطلقوا عليها اسم " أصحاب الكوفيين، وهم الذين غلبت عليهم النزعة الكوفية أمثال ابن الأنباري (ت 327هـ)، وابن خالوية (370 هـ)[2].

المجموعة الثالثة: تضم علماء بغداد الذين تحرروا من قيود العصبية المذهبية، ونجد من بينهم ابن قتيبة(ت 267هـ) وابن كيسان(ت 292هـ)، والأخفش الصغير[3].

لا نستطيع أن نتحدث عن جميع نحاة هذه المدرسة، وذلك تفاديا لوقوع في الإطالة، واختصارا لما سبق فالمدرسة البصرية هي أول مدرسة نحوية تأسست في مدينة البصرة العراقية ومن أشهر روادها سيبويه والمدرسة الكوفية تواجدت في مدينة الكوفة العراقية، ومن أشهر روادها الكسائي، أما المدرسة الثالثة وهي المدرسة البغدادية جاء تأسيس هذه المدرسة كتطوير للتوفيق بين المدرستين السابقتين، أما المدرسة الرابعة فهي المدرسة النحوية الأندلسية والتي سنطيل الحديث عنها لأنها محور موضوع دراستنا.

---

[1] – شوقي الضيف، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 248.

[2] – ابراهيم عبود السامرائي، المفيد النحوية، (مرجع سابق)، ص 14،127.

[3] – نفس المرجع، ص 143.

المبحث الثالث: المدرسة الأندلسية :

المطلب الأول: نشأتها

" نشأت المدرسة الأندلسية في عصر بني أمية (138_422هـ) عندما أحسّ المؤدّبون الذين كانوا يعلمون النسياب في قرطبة وغيرها من الحواضر الأندلسية مبادئ العربية، أنهم بحاجة إلى النحو كي يساعدهم في فهم القرآن والحفاظ عليه فرحل فريق منهم إلى المشرق وتتلمذوا على علماء البصرة والكوفة ثم عادوا إلى موطنهم بعد أن نقلوا من علم علماء المشرق"[1].

فيظهر لنا من خلال هذا أن ظهور المدرسة تزامن مع ظهور النحو الذي ساعد في فهم القرآن وكذلك معرفة قواعد اللغة العربية، وهو ما قام به المؤدبون من رحلات علمية إلى المشرق والأخذ من علمائها البصريين والكوفيين وبعد ذلك العودة إلى موطنهم محملين بعلم علماء المشرق،" ويبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصري، وأنها صبت عنايتها أولا على النحو الكوفي مقتدية بنحوييها الأول جودي بن عثمان حتى إذا أصبحنا في أواخر القرن الثالث الهجري، وجدنا الأُفشنيق محمد بن موسى ابن هاشم (ت 307هـ) يرحل إلى المشرق ويلقى بمصر أبا جعفر الدينوري، ويأخذ عنه كتاب سيبويه رواية ويقرؤه بقرطبة لطلابه، ويأخذ غير نحوي في مدارسة الكتاب مثل: أحمد بن يوسف بن الحجاج (ت 336هـ)" [2].

فنجد أن النحو في الأندلس كان متأخرا نوعا ما في عنايتها أي المدرسة و اهتمامها بالنحو البصري، فقد كان اهتمامها كبيرا وواضحا بالنحو البصري، فقد كان كتاب سيبويه مثلهم الأعلى، فكانوا في وقت فراغهم يصنعون كتابه بين أيديهم ويقومون بمطالعته وكان ذلك حتى في وقت شغلهم وسحرهم وسقمهم .

[1] – إبراهيم السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 163.

[2] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 289، 290.

المطلب الثاني: تعريف المدرسة الأندلسية:

"عرفت الحضارة العربية في الأندلس ازدهارا عظيما كادت أن تعادل أختها في العصر العباسي، وكان لها أثر كبير على حضارة الغرب، وقد ازدهرت في حقول متعددة، ويجمع الدارسون أنّ تطور في بلاد الأندلس شمل العديد من المجالات ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إنّ الأعلم الشنتمري المتوفى (476) هو أول من نهج لنحاة الأندلس في قوة هذا الاتجاه، فقد كان لا يكتفي في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي تدور عليها الحكم مثل أن كل مبتدأ مرفوع بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضح بها لماذا رفع المبتدأ ولم ينصب[1].

ولقد أكثرنا من ذكر أعلام المدرسة الأندلسية لنلفت النظر إلى إقبال أهل الأندلس على النحو تعلما ثم شرحا وتعليقا وتأليفا، ولنؤكد أن الصفة الغالبة على النحو الأندلسي كانت في نفس مسار النحو المشرقي، بل إن الألفية ومؤلفها أندلسي الأصل، هي التي سادت تدريس النحو في المشرق كما (رأينا نقول هذا لأنا سوف نتوقف هنا على قراءة نص) من كتاب أندلس أحيط بدعامة غير قليلة، وبذل بعض المحدثين جهود كبيرة للفت الأنظار إليه، والترويج له، حتى كان يقر في أذهان بعض الدارسين أن ما احتواه هذا الكتاب إنما يمثل الطابع العام للمدرسة الأندلسية"[2]، وهو كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي.

فالمذهب الأندلسي في النحو إذن امتاز بسمات خاصة جعلته يحتل مكانا ذا أهمية في تاريخ النحو ومن تلك السمات نذكر :

كثرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وذلك يعود لعدة أسباب ذكرها صاحب خصائص مذهب الأندلس النحوي، منها عدم تمكن نحاة الأندلس من مشافهة الأعراب لبعضهم منهم

- الإيغال في التعليل النظري والجدلي، وظهور ذلك الأعلم الشنتمري.

[1] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 292 ،239.

[2] – عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، د.ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980م، ص216،217.

_ النفور من التعليل الجدلي والدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، وظهر ذلك جليا عند ابن مضاء وأبي حيان بعده.

وما يمكن قوله بعد هذا أن نحاة الأندلس قد تمكنوا من تأسيس مدرسة نحوية لها كيانها المستقل، وإن أنكر وجودها المنكرون، فقد اختلف الباحثون المحدثون في قضية وجود مذهب أندلسي في النحو العربي، فمنهم من أثبت وجوده ،ومنهم من أنكر ذلك.

فمن المعترفين بوجود مذهب نحوي في الأندلس نذكر كل من أنجل جنثالث الذي تحدث في المذهب الأندلسي في كتابه (تاريخ الفكر الأندلسي) وكذلك أحمد أمين الذي خصص بابا في كتابة (ظهر الإسلام) عن الحركة النحوية في الأندلس، وكذلك كان رأي الدكتور شوقي ضيف إذ كان من المعترفين صراحة بوجود مذهب نحوي في الأندلس، وكذلك في كتابه (المدارس النحوية)، أما الأستاذ سعيد الأفغاني فقد اعترف أول الأمر بوجود المذهب الأندلسي،وذلك في كتابه(في أصول النحو)، إلا أنه ما لبث أن أنكر وجوده وذلك في كتابه (من تاريخ النحو)، فقد شكلك في وجود المذهب الأندلسي في النحو وبنى موقفه التشكيكي هذا على ما يلي:

– أن ابن مالك وأبا حيان اللذين يعدان من أعلام المذهب ليسا أندلسيين في عملهما وذلك لسببين أحدهما أنهما لم يتلقيا في الأندلس نحوا إلا قليلا .

– أن قضية الاستشهاد بالحديث ليست ظاهرة أندلسية وإنما هي مشرقية، فإن مالك وابن خروف إنما سارا سيرة من قبلهما من أئمة المشرق[1].

[1] - محمد موعد، مدرسة الأندلس النحوية أم النحو في الأندلس، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، العدد 91، دمشق، سوريا، سبتمبر2003م، ص 35.

"-أن ظاهرة القول بفساد القياس التي نادى بها ابن حزم وابن مضاء، لو وجدت من حاول البناء على أساسها لصح أن يكون مذهبا أندلسيا إلى حد ما، أي إذا وجد من يبطل العلل، وجد مذهب نحوي للأندلس.

- أن جودي عثمان المورواري الذي اعتبر شوقي ضيف من النحاة الذين كان لهم الفضل والريادة في وجود هذه المدرسة، لا يعدو أن يكون تلميذ الكسائي والفراء، وفضله محصور في أنه أدخل إلى الأندلس كثير الكوفيين، وهو إلى ذلك ألف في النحو واستغل فيه وضيعه هذا لا يعني أنه قد أسس مدرسة نحوية، ووضع قواعدها وأسس أركانها"[1].

المطلب الثالث: خصائص المدرسة الأندلسية:

لقد مرت الدراسات النحوية في الأندلس وتطورت تطورا تدريجيا عرض له بعض الدارسين وقسموه إلى ثلاث مراحل هي:

أ/ المرحلة الأولى:

" تمتد من فتح الأندلس سنة 92هـ إلى نهاية القرن الثالث هجري، تميز النشاط اللغوي خلالها بالتدريس، ومناقشة بعض العمليات الجزئية مناقشة شفوية، وقلت المؤلفات اللغوية والنحوية"[2].

وهذا ما أشار إليه الزبيدي أن نحاة الأندلس كانوا يدورون في فلك نحاة المشرق ولم يتمكنوا من الإتيان بجديد إلى الدرس النحوي، وقد تأثروا بمذهب الكوفيين، وهذا يرجع لتأثر أقدم نحاة الأندلس " جودي بن عثمان العبسي" " بالكسائي" وحمل كتابه معه ودرسه لطلابه ومن هذا كله تبين أن الدراسة في هذه المرحلة كانت متأثرة بالمذهب الكوفي فنجد شوقي ضيف يقول في كتابه أن : «أول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي جودي بن عثمان

[1] - محمد موعد، مدرسة الأندلس النحوية أم النحو في الأندلس، (المرجع السابق) ،ص36.

[2] - محي الدين سالم، تطور الدرس اللغوي في الأندلس، مجلة الآداب، العدد 10، جامعة منتوري قسنطينة، ص 7.

المروري الذي رحل إلى المشرق وتتلمذ للكسائي والفراء، وهو أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين»[1].

ب/ المرحلة الثانية:

"لقد كان الأندلسيون في المرحلة الأولى يعتمدون اعتمادا كبيرا على الهجرة إلى المشرق والأخذ من علمائها، أما في هذه المرحلة فإن رحلاتهم قد قلت إذ امتلأت مكتبات قرطبة وغيرها من المدن بكتب المشارقة في شتى العلوم والفنون فأغناهم عن ذلك السفر"[2].

"حتى إذا أصبحنا في أواخر القرن الثالث وجدنا الأفشنيق محمد بن موسى ابن هاشم (ت 307) يرحل إلى المشرق ويلقى بمصر أبا جعفر الدينوري، ويأخذ عنه كتاب سبويه رواية ويقرؤه بقرطبة لطلابه[3]، فتأثر النحو الأندلسي تأثرا بالغا بالنحو البصري لدرجة أنه طغى على النحو الكوفي الذي سبق ظهوره هناك" [4]، كما مكن من أثر الإهتمام به ظهور اتجاهات المذهب البصري في الأندلس.

ج/ المرحلة الثالثة:

كان لمدرسة بغداد النحوية أثر في نحاة الأندلس، "فإننا لا نصل إلى ابن سيدة حتى ينغمس نحاة الأندلس في النحو البغدادي بجانب انغماسهم في النحو البصري والكوفي..." فنجد نحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين وإذا هم ينهجون نهج البغداديين، وخاصة أبي علي الفارسي، وابن جني، ولا يكتفون بذلك بل يسيرون في اتجاهاتهم من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة.

---

[1] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 288.

[2] – محي الدين سالم، تطور الدرس اللغوي في الأندلس، (مرجع سابق)، ص 9.

[3] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 283.

[4] – عبد القادر رحيم الهيثي، خصائص مذهب الأندلسي النحوي، ط2، منشورات جامعة قازيوس بنغازي، 1993م، ص 36.

"ويظهر اهتمام نحاة الأندلس باتجاهات بغداد النحوية من خلال اهتمامهم بكتب نحاة كالأخفش، وثعلب، والفارسي، وابن جني والزجاجي، وقد ظهر هذا الإهتمام بصورة واضحة منذ بداية القرن الخامس هجري، واستمر كذلك حتى القرن السابع هجري الذي نحن بصدده"[1].

وخلاصة هذا كله أنه بفضل ذلك الإهتمام تحققت خصائص المدرسة الأندلسية وانتشرت في بلاد المغرب، ويمكن تصنيف هذه الخصائص في ثلاث أنواع وهي كالأتي:

- النوع الأول: ما يتفق مع مذهب الكوفيين.
- النوع الثاني: ما يتفق مع مذهب البصريين.
- النوع الثالث : ما يتفق مع مذهب البغداديين.

المطلب الرابع: أشهر نحاة الأندلس ومصنفاتهم:

وكان أول علماء الأندلس:

1/ – جودي بن عثمان الموروري العبسي:

الذي رحل إلى المشرق وتتلمذ على الرياشي، والفراء، والكسائي، وعندما عاد إلى موطنه حمل معه كتاب الكسائي، وجلس للتدريس في موطنه يدرس النحو إلى أن توفي سنة (198هـ).

ومعنى هذا أن الأندلس عرفت المذهب الكوفي عن طريق كتاب الكسائي الذي ورد إليها مع جودي العبسي، قبل أن تعرف كتاب سيبويه وما بين أيدينا من مصادر لا يوضح لنا متى عرف الأندلسيون كتاب سيبويه ولا من أدخله إلى الأندلس[2].

وفي زمانه عرفت الأندلس نقدا نحويا للشعر، واهتماما بتقويم ما خرج على الأقيسية منه وبدت ظاهرة تخطئه القراء، وفي حلقته أنكر على الشاعر عباس ابن ناصح قوله:

---

[1] – عبد القادر رحيم الهيثي، (المرجع السابق)، ص 41، 32.

[2] – إبراهيم السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 163.

يشهد بالإخلاص نوتيها لله فيها وهو نصراني

ولحن لأنه لم يشدد أيان النسب، فلما وصل خبر هذا إلى الشاعر أرسل إليهم قائلا فهذا سمعتم بيت عمران بن حطان:

يوما يمان إذا لاقيت ذا يمن وإن لقيت معديا فعد ناني

هذه الرواية وغيرها تدل على اهتمام نحاة الأندلس بما سمعوه من قواعد ومحاولة تطبيقه على ما ظهر في بلدهم من مخالفات، فإذا نبهوا إلى وجود مثلها في الشعر القديم سكتوا عنها.

واشتهر من تلاميذ جودي، أبو حرش عبد الله بن رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان عالما باللغة العربية أخذها عن جودي، وضرب به المثل في فصاحته فقيل فيمن استفصحوه « ما هذا إلا أبو حرش »، وأصبح من هؤلاء العلماء في العربية من يرحل إليهم الناس يستفتونهم في مسائل اللغة والنحو منهم خصيب الكلبي الذي كان الخليفة يبعث إليه يستفتيه في الكلمة من اللغة أو المسألة من العربية، وترك مصنفا في اللغة شبه بمصنف أبي عبيد [1].

02/ الأعلم الشنتمري (ت 476هـ):

هو يوسف بن سليمان (الأعلم الشنتمري) روى كتاب سيبويه عن ابن الإفليلي، وأقره لطلابه مبصرا لهم بدقائقه، مذللا صعابه، محللا مشاكله تحليلا واسعا، وفي عصره أخذت دراسة النحو تزدهر، حيث خالط نحاة الأندلس جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، وأخذ يختارون من آراء نحاة الكوفة، والبصرة، وبغداد، وينفذون إلى آراء جديدة.

آراؤه:

[1] – خديجة الحديثي، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 309،310.

كان الأعلم الشنتمري أول من نهج هذا المنهج من علماء عصره، فقد كان لا يكتفي في الأحكام النحوي بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم، بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم من ذلك:

1_ كان يرى النحاة أنّ كل مبتدأ مرفوع، وكان الشنتمري لا يكتفي بهذا الحكم، بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضح بها لماذا رفع المبتدأ ولم ينصب.

يقول ابن مضاء: (وكان الأعلم رحمه الله على بصره بالنحو مولعا بهذه العلل الثواني، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئا فقد ظفر بطائر).

2_ اختياره لرأي السيرافي البصري القائل : أنّ (من) تأتي مرادفة (لربما)إذا اتصلت ب (ما)، وبذلك خرجا عبارة سيبويه في الكتاب: (واعلم أنها مما يحذفون كذا).

3_ اختياره لرأي الفراء إمام الكوفة في أن (الفاء) قد تزاد في الخبر إذا كان أمرا أو نهيا فقط مثل:(زيد فكلمة)، و(زيد فلا تكلمه).

4_ كان يخرج ما ذهب إليه الكسائي من أن العرب تقول :(فإذا هو إياها)في مثل العبارة (كنت أظم أن العقرب أشد لسعة من الزبور فإذا هو هي) على أن (إياها) مفعول مطلق، والأصل هو يلسع لسعتها، ثم حذف الفعل كما تقول : (ما زيد إلا شرب الإبل) ثم حذف المضاف[1].

5_ وتبعه المبّرد وابن السّراج وهشام من الكوفيين، يمنع العطف على معمول عاملين مثل « في الدار زيد والحجرة عمرو» و« في الدار زيد وعمرو الحجرة» بعطف الحجرة على الدار بالحجر وعمرو على زيد بالرفع، وأجاز ذلك الأخفش والكسائي والفراء والزجاج من البصريين[2].

[1] – إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 168.

[2] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 193، 194.

03/ الجياني (ت 353هـ):

هو محمد بن يحي المهلي الرياحي الجياني، اهتم بكتاب سيبويه اهتماما بالغا، وكان قد درس الفلسفة والمنطق والكلام في موطنه، ورحل إلى المشرق ودرس النحو على أبي جعفر النحاس في مصر، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، ثم عاد إلى قرطبة لتدريس كتاب سيبويه للطلاب، شارحا مفسرا أو مستنبطا للأحكام ومحللا للعبارات وغائصا على العلل، ولم يكن يكتفي بذلك لطلابه، فقد كان يعقد لهم مجلسا في كل جمعة للمناظرة في مسائله ويقول الزبيدي في بيان مكانته في تاريخ النحو في الأندلس: (لم يكن عند مؤدبي العربية ولا عند غيرهم ممن عني بالنحو كبير علم(بالعربية) حتى ورد محمد بن يحي عليهم، وذلك أنّ المؤدّبين إنّما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها، وتقريب المعاني لهم في ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها، والاعتلال بمسائلها، ثّم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية، ولا يجيبون في شيء منها، حتى نهج لهم سبيل النظر وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في المشرق من استقصاء الغنى بوجوهه، واستفائه على حدوده، وإنهم بذلك استحقوا الرياسة)، ويقول القفطي:(لما ورد محمد بن يحي (على قرطبة) أخذ التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب، وطرد الفروع إلى الأصول، فاستفاد منه المعلمون طريقة، واعتمدوا ما سنة في ذلك)[1].

04/ أبو علي القالي البغدادي(ت 356هـ):مؤسس المدرسة المعجمية:

نشأ في بغداد، وتعلم على شيوخها، وأخذ النحو عن ابن درستويه، والزجاج والأخفش الصغير ونفطويه وابن السراج، وأقام في بغداد خمسا وعشرين سنة يحصل مع الجد حتى أتقن هذه العلوم، ثم نول إلى الأندلس سنة (330هـ) لعهد عبد الرحمان الناصر، وقاد فيها نهضة لغوية ونحوية خصبة، كان معولة فيها على قراءة ذخائر اللغة والشعر والنحو التي حملها معه من المشرق، وكان مما حمله كتاب سيبويه أخذه عن ابن درستويه عن المبرد، وكان

[1] – إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 163.

يجنح إلى المذهب البصري ويدافع عنه مناظرا مجادلا، و بوجود أبي علي القالي في الأندلس عرف الأندلسيون قيمة هذا العلم فقدروه حق التقدير، وتخرج علي أبى علي هذا كثير من أبناء الأندلس[1].

5/ ابن القوطية (ت 367هـ):

هو أبو بكر بن القوطية تلميذ أبي علي القالي، وعندما وصل أبو علي القالي إلى قرطبة (الأندلس) قدمه ابن القوطية للخليفة الحكم الثاني قائلا : إّنه أعلم أهل بلدة، ومن مؤلفاته كتاب (فعلت وافعلت)[2]، وهو إمام كذلك في العربية واللغة، كان حافظا لهما مقدما فيهما وأشهر مؤلفاته كذلك (تصرف الأفعال)، وصنف (المقصور والممدود)، و(شرح رسالة أدب الكتاب)[3].

6/ **ابن سيده الضرير (ت 458هـ) :**

هو علي بن إسماعيل أبو الحسن المعروف بابن سيدة، لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها، وله أكبر معجم مؤلف حسب المعاني، وقد صبغ مباحثه فيه بصبغة نحوية وصرفية واسعة ويعلن ذلك في أوائله، إذ يقول: (ومن طريق ما أودعته إياه بغاية الاستقصاء ونهاية الاستقراء وإجادة التعبير والتأنق في محاسن التحسير الممدود والمقصور والتأنيث والتذكير وما يجيء من الأسماء والأفعال على بناءين وثلاثة فصاعدا، وما يبدل من حروف الجر بعضهما مكان بعض[4]، والد أبي الحسن بن سيدة اللغوي، من أهل مُرسية، لقي أبا بكر الزبيدي، وأخذ عنه " مختصر العين"، وكان من النحاة، ومن أهل المعرفة والذكاء، وكان أعمى، وتوفي بمرسية بعد الأربعمائة بمدة.

---

[1] – إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، (المرجع السابق)، ص 166.

[2] – نفس المرجع، ص 166.

[3] – خديجة الحديثي، المدارس النحوية، (المرجع السابق)، ص 313.

[4] – إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، (المرجع السابق)، ص 166.

قلت: قوله أعمى، إن صح ذلك فهو أعمى وولده أعمى، وولده صاحب كتاب المحكم في اللغة[1].

مصنفاته:

من مصنفاته المحكم والمحيط الأعظم، وكتاب المفصص.

شرح كتاب الجمل للزجاجي البغدادي، وروايته لديوان امرئ القيس، وزهير ، والنابغة، وعلقمة، وطرفة، وعنترة.

7/ ابن السيد (ت 521هـ):

هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوس النحوي[2]، كان يقرئ الطلاب في قرطبة ثم في بلنسية النحو، وتدور له في كتب النحاة آراء مختلفة، منها ما يتابع فيه سيبويه مثل أن ما إذا اتصلت بقل كفتها عن العمل، ولا تدخل حينئذ إلا على جملة فعلية، أما ظهور الفاعل بعدها في بعض الأشعار فضرورية، ومنها ما يتابع فيه الكوفيين مثل "أنّ" ،" كأنّ" لا تفيد التشبيه إلا إذا كان خبرها جامدا مثل كأنّ محمدا أسد[3].

مصنفاته:

من مصنفاته كتاب في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل، وكتاب شرح أبيات الجمل، وكتاب المسائل والأجوبة.

آراؤه:

– كان يتابع الكسائي في أن زيدا في مثل (أن زيد ضربته)، يجوز فيها الرفع والنصب على الاشتغال.

– وأيضا تابع ابن جني في أن الرجل في مثل (مررت بهذا الرجل)، عطف بيان لا نعت.

---

[1] – يوسف القفطي، أنباه الرواة على أنباه النحاة، (المرجع السابق)، ص 234.

[2] – إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، (مرجع سابق) ، ص 169.

[3] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 194،195.

ومن آراءه التي انفرد بها :

أ_ أن (حتى) لا تعطف المفردات فقط بل تعطف أيضا الجمل مثل: (سريت حتى تكل المطايا) برفع تكل.

ب_ كان يرى أن (ما) تقع صفة للتعظيم كقولهم:(الأمر ما يسود من يسود) أي الأمر عظيم ومنه(الحاقة ما الحاقة).

ج_ خطأ من يعرف(أن) في قوله تعالى (ما قلت لهم إلا ما أمرت به أن اعبدوا الله) مصدرية، وهي ما بعدها عطف بيان من الضمير في (به) لأن الضمير ينعت ولا يعطف عليه عطف بيان، إنما هي في الآية تفسير للقول على تأويله بالأمر[1].

8/ ابن الباذش (ت 528هـ):

هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الفرناطي، وكان ذا معرفة واسعة بعلم العربية، وصنف شروحا على كتب مختلفة للبصريين والبغداديين مثل كتاب سيبويه وكتاب المقتضب وأصول ابن السراج وجمل الزجاجي وإيضاح الفارسي[2].

آراءه:

له آراء مختلفة تدور في كتب النحو منها تابع فيها البصريين ومنها تابع البغداديين ومنها خالف فيه سابقيه من النحاة من ذلك.

_ ذهب مذهب سيبويه في أنه لا يجوز حذف المفاعيل الثلاثة في باب أعلم لغير دليل.

_ كان يذهب مذهب السيرافي البصري في أن (غير) في مثل (قام القوم لغير علي) منصوبة على التشبيه بظرف المكان.

_ كان يذهب مذهب أبي علي الفارسي في أن ناصب المفعول معه في مثل (قمت وطلوع الشمس) هو الفعل معدى إليه بواسطة الواو.

---

[1] – إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 170، 171.

[2] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 295.

_ ذهب إلى أن المشتقات لأجله في مثل (يا لزيد لعمر) متعلقة باسم محذوف تقديره مدعو العمرو، وكان ابن جني يذهب إلى أنها متعلقة مع مجرورها بياء.[1]

9/ ابن الطراوة (ت 528هـ):

هو سليمان بن محمد بن الطراوة، وهو تلميذ الأعلم الشنتمري، كان عالما في العربية، تجول في مدن الأندلس معلما، يقبل عليه الطلاب من كل فج، ومن طلابه ابن الرماك المتوفى سنة 541هـ.

مصنفاته:

من مصنفاته كتاب المقدمات على كتاب سيبويه، وكان فيه منحازا للكوفيين والبغداديين.

آراؤه:

كان يتابع الكثيرين من آرائه الكوفيين، وأيضا كان يتابع في بعض الأحيان البغداديين ويختار من آرائهم، كما كانت له آراء مختلفة تفرد بها مخالفا النحاة وسنعرض

أ _ ما تابع فيه الكوفيين :

1 _ اختيار من مذهب الكوفيين أن المعرفة أصل، والنكرة فرع، وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى العكس.

2 _ ذهب البصريون إلى أنه إذا تصدرت في الجملة ظن و أخواتها، لا يجوز إلغاء عملها بدون موجب للإلغاء، وجوز ذلك للكوفيين والأخفش، وتابعهم ابن الطراوة إلا أن الأعمال عنده أحسن، واستبدلوا بمثل قوله القائل: (وما إخال لدينا منك تنويل).

3 _ ذهب البصريون إلى أن (رب) حرف تقليل، وذهب الكوفيون، وتابعهم ابن الطراوة، إلى أنها اسم مبني، لأنها في التقليل مثل (كم)، في التكثير وهي اسم بالإجماع[2] .

---

[1] – إبراهيم عبود السامرائي، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 171، 172.

[2] – المرجع نفسه، ص 173.

ب_ ما تابع فيه البغداديين:

1 _آراء الفارسي أن أبا في قولهم: "لا أبالك " مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر.

2_ على ضوء فكرة التضمين التي أطال ابن جني القول فيها وجه مجيء استغفر متعديه إلى مفعول واحد في قولك " استغفرت الله من الذنب" لتضمنها معنى استتبت.

ج_ مما تفرد به:

_ من ذلك أن ضمير الشأن في مثل : (قل هو الله أحد) و(إنه محمد مسافر) حرف وليس اسم.

_ و أن أيًا في مثل قوله جل شأنه: (لننزعن من كل شيعة أيهم أشد)، مبنية لاقتطاعها على الإضافة، (وهم أشد) مبتدأ وخبر، والنحاة يجمعون على أن أيا إذا اقتطعت عن الإضافة أعربت.

_ مما خالف فيه النحاة أن قعودا في مثل " قعد قعودا" ليست مفعولا مطلقا، وإّنما هي مفعول به لفعل محذوف لا يجوز إظهاره.

_ وأن جواب لولا في مثل " لولا علي لسافرت" هو خبر المبتدأ التالي لها.

_ وكان يذهب إلى أنّ عسى ليست من النواسخ[1].

10/ السهيلي (ت 581هـ):

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الضرير، وهو تلميذ ابن الطراوة ، وابن طاهر محمد بن أحمد (ت 580هـ) حيث درس عليه كتاب سيبويه، وكان بارعا في العربية والتفسير وعلم الكلام، وكان يشعف بالعلل النحوية واختراعها على شاكلة الأعلم الشنتمري.

مصنفاته :

من مصنفاته كتاب الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، وكتاب (نتائج الفكر) في النحو.

[1] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 197.

آراؤه:

له آراء تدور في كتب النحو منها:

_ كان يذكر أن مفعولي ظن وأخواتها أصلها مبتدأ وخبر.

_ كان يذهب إلى أن (مهما) قد تأتي حرفا كقول زهير:

ومهما تكن عند امرئ من خليفة وإن خالها تخفي على الناس تعلم .

مستدلا بأنها في البيت لا محل لها لأن (تكن) معها اسمها وخبرها.

_ كان يذهب إلى أنّ (لا) العاطفة إنّما تقع بين متعاندين مثل: " جاء رجل لا امرأة" بخلاف (جاء رجل لا زيد) لصدق اسم الرجل عليه.

_ كان يرى أن يحسن عطف الاسم على الفعل مثل (يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي) ويقبح العكس أي عطف الفعل على الاسم[1].

11/ ابن خروف (ت 609هـ):

هو علي بن يوسف بن خروف القرطبي، كان إماما في العربية أخذ النحو عن ابن طاهر، وأقرأه في موطنه، ورحل عنه إلى المغرب، وأخذ يطوف في البلدان العربية حتى ألقى عصاه بحلب، واشتهر بمناظرته في العربية مع السهيلي[2].

مصنفاته:

له عديد من المصنفات من أهمها:

شرح كتاب سيبويه، الذي أهداه إلى صاحب المغرب فمنحه ألف دينار، وله شرح الجمل للزجاجي، والرد على النحاة في كنابه تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو، ولما بلغ هذا الكتاب إلى ابن مضاء، قال نحن لا نبالي بالأكباش الناطحة، وتعارض أبناء الخرفان.

[1] – إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، (مرجع سابق) ، ص 177.

[2] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 301.

آراؤه:

له آراء كثيرة وردت في كتب النحو منها:

_ كان يرى أن عامل الحال في الجملة الاسمية المبتدأ نحو(هو على شاعرا).

_ كان يرى أن موضع (ماخلا) في مثل (قام القوم ما فلا محمد) نصب على الاستثناء مثل (غير).

_ كان يجوز في (لاسيما زيد) أن تكون (ما) نكرة موصوفة، و(زيد) خبر لمبتدأ محذوف والجملة صفة لها.

_ كان يجوز في التمييز التالي كأين في مثل: (و كأين من آية) أن يكون منصوبا أو مجرورا بمن كما هي الآية أو بغيرها[1].

12/ الشلوبين (645هـ):

هو عمرو بن محمد المكنى بأبي علي السهيلي والجزولي، كان إمام عصره في العربية غير مدافع، أقرأ نحو ستين سنة، ويرع في تلاميذه جلة من النحاة.

مصنفاته:

له تعليق على كتاب سيبويه، وشرحان على الجزولية ومصنف في النحو سماه التوطئة.

آراؤه:

_ هو مثل أسلافه تارة يقف مع سيبويه والبصريين وتارة يقف مع نحاة الآخرين من موطنه وغير موطنه.

_ ونراه يحتج لرأي سيبويه في أن النكرة أصل والمعرفة فرع قائلا إنه نظر الرجال الوجود إذ الأجناس هي الأول ثم الأنواع، أو بعبارة أخرى النكرات تكون أولا ثم تكون المعارف[2].

[1] – إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 177، 178.

[2] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، (مرجع سابق) ، 302.

_ كان يأخذ برأي الرماني في أن المبتدأ بعد لولا إذا كان كونا عاما حذف، وإذا كان كونا خاصا وهي ذكره كما جاء في الأثر :(لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة).

كان يذهب مذهب يونس في أن ما بعد إلا في مثل: (ما محمد إلا قائم) يجوز فيه النصب مطلقا.

_ كان يرى أن (إذا) في مثل : (فبينما العسر إذا دارت ما سير) ظرف زمان وعاملها محذوف يدل على الكلام .

كان يرى أن (عيون) في قوله تعالى (وفجرنا الأرض عيونا) ليست تمييز وإنما هي حال.

_ كان يرى أنّ مثل (ميل وفرسخ) ليس ظرفا مبهما لأنّ المبهم ما ليست له حدود محصورة[1].

13/ ابن هشام الخضراوي(ت 646هـ) :

هو أبو عبد الله محمد ابن يحي الخزرجي الأندلسي، وهو من تلاميذ ابن خروف كان إماما في العربية، عكف على تدريسها لأبناء عصره.

مصنفاته:

من مصنفاته شرح على إيضاح الفارسي، وشرح على أبياته، وفصل المقال في أبنية الأفعال، والنقص على الممتع ابن عصفور.

آراؤه:

_ له آراء نحوية مختلفة في المغنى والهمع، ويتفق في طائفة منها مع البصريين أو الكوفيين، أو سابقيه من الأندلسيين وفي طائفة أخرى يستقل عنهم جميعا، فمن ذلك استظهاره:

[1]– إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 179.

_ أن تكون (حتى) الناصبة للمضارع مرادفة أحيانا، لإلا ، وأخذ من قول سيبويه في تفسير (والله لا أفعل إلا أن تفعل) المعنى حتى أن تفعل، ومن ذلك موافقة الكوفيين في تثنية المراكب المزجى مثل: بعلبك وجمعة[1].

14/ ابن عصفور (ت 663هـ) :

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أبو الحسن بن عصفور النحوي الخضرمي الأشبيلي، من أشهر علماء العربية في زمانه بالأندلس، وهو تلميذ الدباج (ت 646هـ)، ثم أخذ عن الشلوبين (645هـ) ولازمه مدة، ثم كانت بينهما منافرة تصدر لإقراء النحو في عدة بلاد، وكان له عدد كبير من الطلاب، وقد جال بالأندلس وأقبل عليه الطلبة، وكان أصبر الناس على المطالعة، ولا يميل من ذلك، ولم يكن عنده ما يأخذ عنه غير النحو ولم يتأهل لغيره. ولم يكن عنده ورع فقد كان مبتلي بالشراب إلى أن مات .

مصنفاته:

له مصنفات مختلفة منها : المقرب، والممتع في التصريف ومختصر المحتسب لابن جني، وشرح الجزوليه، وكانت له ثلاث شروح على الجمل للزجاجي.

آراؤه:

_ له آراء كثيرة تدور في كتبه النحو، منها ما يقف فيه مع سيبويه والبصريين، ومنها ما يقف فيه مع الكوفيين، ومنها ما يقف فيه مع البغداديين، ومنها ما كان يتفرد به[2].

_ كان يرى رأي الزجاج في أن إذا الفجائية ظرف زمان[3]

_ يرى رأي سيبويه في أن لام المستغاث في مثل (يا لزيد) متعلقة بفعل النداء المحذوف لا بياء كما ذهب إلى ذلك ابن جني، ولا زائدة كما ذهب إلى ذلك المبرد [4]

---

[1] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 303، 304.

[2] – إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 180.

[3] – الإمام ابن هام الأنصاري، مغنى اللبيب، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 1992م، ص 102.

[4] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 307.

_ كان يرى أن (أن) تأتي مفسرة وتأتي لربط الجواب بالقسم[1]، في مثل أما والله أن لو كنت حرا وما بالحر أنت ولا العتيق.

كان يرى أن جملة (ما خلا) ونظائرها في الاستثناء مستأنفة، وليست حالات كما ذهب السيرافي، ولا منصوبة على الاستثناء كما ذهب ابن خروف .

_ كان يرى أن (ماذا) في مثل (أنظر ماذا صنعت) لا يصح أن تكون مفعولا (لا نظر) كما ذهب السيرافي وابن خروف والفارسي، لأن الاستفهام له الصدر، إنما (ما) اسم استفهام مبتدأ و(ذا) اسم موصول خبر وجملة (صنعت) صلة[2].

[1] – ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، (مرجع سابق)، ص 42.

[2] – إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 182.

الفصل الثاني: إسهامات ابن مضاء القرطبي في النحو " كتاب "الرد على النحاة " أنموذجا

المبحث الأول: ابن مضاء والحركة النحوية في الأندلس

المطلب الأول: لمحة عن حياة " ابن مضاء القرطبي"

المطلب الثاني: ابن مضاء ومذهبه الظاهري في النحو

المطلب الثالث: ثورة ابن مضاء على النحو والنحاة

المطلب الرابع: لمحة عن كتاب " الرد على النحاة "

المبحث الثاني: أسس ثورة ابن مضاء القرطبي

المطلب الأول: موقفه من العوامل النحوية

المطلب الثاني: النحو من غير عامل ومعمول

المطلب الثالث: موقف ابن مضاء من العلل النحوية

المطلب الرابع: موقفه من القياس

المطلب الخامس: دعوته إلى إلغاء التمارين غير العملية

المبحث الأول: ابن مضاء والحركة النحوية في الأندلس

المطلب الأول: لمحة عن حياة ابن مضاء القرطبي

1- حياتـــه:

قبل الحديث عن أسس ثورة" ابن مضاء " في النحو العربي، يجدر بنا أن نتحدث أولا عن حياته الشخصية والاجتماعية والعلمية وعن الصفات الخاصة التي طبع بها عصره...الخ

فهو أحمد بن عبد الرحمان بن سعيد بن حريث بن عاصم ابن مضاء اللخّمي القرطبي الجياني، يكّنى بأبي العباس، وأبي جعفر[1].

وأصله من قرطبة وإليها ينسب[2] .فقيل كان مولده بقرطبة سنة 512هـ وقيل ثلاث عشر وخمس مائة ووفاته بأشبيلية سنة 592هـ في عهد الخليفة الموحدي يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن[3].

وقد خرج من بيت حسب وشرف، ومنقطعا إلى العلم والعلماء، معنيا أشد العناية بلقاء أستاذة عصره، ومن أجل ذلك نراه يترك قرطبة إلى اشبيلية، حيث ابن الّرماك، الذي درس عليه كتاب سيبويه، كما هاجر إلى اشبيلية في طلب النحو، ويقول ابن فرحون:« إنه كان واسع الرواية، عاليها ضابطا لما يحدث به »[4] .

ويقول السيوطي كان« كان عارفا بالطب والحساب والهندسة وأيضا فإنه كان شاعرا بارعا، كاتبا[5].

---

[1] معاذ السرطاوي، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ط1، عمان- الأردن، 1408هـ/ 1988م، ص432.

[2] ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: شوقي ضيف(مرجع سابق)، ص18.

[3] محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، ط6، القاهرة ،1997م، ص38.

[4] ابن مضاء، الرد على النحاة، (المرجع السابق)،ص18.

[5] السيوطي، بغية الوعاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر،1979م،ص323.

وما من ريب في أن ابن مضاء كان ينزع إلى دعوة الموحدين وآية ذلك أنهم أسندوا إليه منصب القضاء في بعض بلدانهم في فاس وبجاية ولم يلبث يوسف بن عبد المؤمن أن جعله قاضي للجماعة في الدولة كلها أو كما نقول الآن قاضي القضاة[1] .

وبهذا يكون " ابن مضاء " قد قضى حياته في حلقات الدرس متعلما ومعلما، وفي مجالس القضاء للحكم بين الناس، هذا هو ابن مضاء القرطبي الذي أفنى حياته في العلم والمعرفة سعيا إلى تحقيق طموحاته في رفض بعض القضايا النحوية التي شغلت تفكيره.

2- أخلاقـــــه:

امتاز ابن مضاء بالاستقامة، وحسن الخلق والإيمان بالله، فقد كان عفيفا شريفا يخشى الله يقول المراكشي صاحب الذيل المكتمل « كان طيب النفس، كريم الخلق، حسن اللقاء، جميل العشرة، لم ينطو قط على إحنه لمسلم، عفيف اللسان، صادق اللهجة، نزيه الهمة، كامل المروءة » .[2]

ويقول عنه السيوطي في بغية الوعاة:« ولى قضاء فاس فأحسن السيرة، وعدل فعظم قدرته » .[3] وقد كان رحمه الله معتمدا بنفسه إلى أبعد الحدود، قويا في مواقفه، متمسكا بآرائه إلى حد التصلب والتعصب وكان ملما الماما كبيرا بثقافة عصره، فقد جمع إلى العلوم الدينية واللغوية الطب والفلسفة والهندسة.[4]

كان ابن مضاء يتحلى بالأخلاق الحسنة والصفات الحميدة التي دعّا إليها الكتاب والسنة النبوية صاحب شخصية قوية متمكنة في العديد من المجالات متمسكا بآرائه.

---

[1]- ابن مضاء، الرد على النحاة، (المرجع السابق)، ص19.

[2]- عبد الكريم بكري، أصول النحو العربي في ضوء ابن مضاء، (مرجع سابق)، ص17.

[3] -السيوطي، بغية الوعاة، (مرجع سابق)، ص325.

[4]- عبد الكريم بكري، (مرجع سابق)، ص16.

3- رحلتــه العلميـة:

اضطر ابن مضاء إلى مغادرة قرطبة مسقط رأسه، والتوجه إلى جبل " تبن ملل" أحد الجبال الشامخة الواقعة غرب مراكش، وذلك في نحو الأربعين بعد الخمسمائة من الهجرة فلبث هناك مدرسا للعلم ناشرا ما لديه من معارف، وما إن امتد به المقام في هذه المنطقة حتى اقبل عليه الناس من جهات المغرب المختلفة، ومن مراكش على الخصوص ينهلون من علمه، وينتفعون بفضله... وحظي بتدريس أبناء الخليفة عبد المؤمن وهكذا طبقت شهرته الآفاق، حيث ظل محل تقدير وتعظيم من طرف الخليفة وإخوته إلى أن اصطحبه أبو الحسن بن علي إلى فاس، وعينه كاتبا عنه.[1]

4- دعــوتــه:

دعا ابن مضاء في" الرد على النحاة " إلى هدم الكثير من الأسس التي استقر عليها النحو المشرقي، وكان رده موجها إلى النحو البصري بخاصة[2].

حيت جاء في الصفات الأولى من الكتاب ما يبن ثورته على النحو والنحاة من خلال قوله:« قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه،وأنبه ما أجمعوا على الخطأ فيه . » [3]

حيث بين كيف أفسد النحويون النحو بعد أن كان غرضهم في وضعه غير ما انتهوا إليه فيقول:« إني رأيت النحويين- رحمة الله عليهم – قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي انتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا. »[4]

أما المسائل التي ردّها ابن مضاء على النحو المشرقي جاءت كالأتي:

---

[1] -عبد الكريم بكري، أصول النحو العربي في ضوء ابن مضاء القرطبي، (المرجع نفسه)، ص17-18.

[2]- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص316.

[3] -ابن مضاء،الرد على النحاة، ت: محمد إبراهيم البنا، (مرجع سابق)، ص5.

[4]- جلال الدين السيوطي، الاقتراح، د/ط، دار المعرفة الجامعية، طنطا، 1426هـ-2006م، ص818-819.

1.إلغاء نظرية العامل.

2.إلغاء المسائل الخلافية النظرية.

3.إلغاء الأمثلة غير العملية.

4.إلغاء العلل الثواني والثوالث.[1]

5- شيوخـــه:

يذكر المؤرخون أن ابن مضاء تتلمذ على عدد كبير من العلماء وسنقتصر على ذكر من تلقى منهم مباشرة وأطال المكوث معهم:

1)- **القاضي عيّاض:** هو أبو الفضل عيّاض بن موسى اليحصبي، يكنى أبا الفضل، سبتي الدار والميلاد كان إمام وقته في الحديث وعلومه وعالما بالتفسير [2] قدم الأندلس طالبا العلم، وأخذ بقرطبة عن القاضي أبي عبد الله بن علي وغيرهم. وجمع من الحديث كثيرا واشتهر بذكائه والفهم واليقظة[3] .

وقد حدث عن القاضي خلق من علماء منهم: الإمام عبد الله بن محمد الأشيري، وأبو جعفر بن القيصر الغرناطي وغيرهم[4] .

2)- ابن العربي:

سمع منه ابن مضاء بقرطبة، ثم بالمرية وهو الإمام القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله العربي المعارفي[5]، ولد في اشبيلية سنة 468هـ، تأدب ببلده وقرأ القراءات وسمع به من أبي

---

[1]- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص318.

[2] جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة، (مرجع سابق)، ص323.

[3] أحمد بن مجمد المقري، أزهار الرياض في أخبار عيّاض، د/ط ، لجنة التأليف والترجمة للنشر، القاهرة، 1358هـ-1939م، ص148.

[4] أبو العباس شمس الدين ، وفاة الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ط1،دار الصادر، بيروت، 1971م، ص483.

[5] عبد الكريم بكري، أصول النحو العربي في ضوء ابن مضاء القرطبي، (مرجع سابق)، ص19.

عبد الله بن منظور وأبي محمد بن خزرج، له شهرة في علمه فقد أخذ جملة من الفنون حتى أتقن الفقه والأصول واتسع في الرواية وتبحر في الأدب الشعر. [1]

3)- ابن مالك:

عبد الرحمان بن محمد بن عبد الرحمان ابن عيسى أبو القايم المعروف بابن الرماك (600هـ-672هـ) ويعد أكبر الأساتذة أثرا في ابن مضاء في المجال اللغوي ولد بالأندلس هاجر إلى المشرق الإسلامي وحفظ القران الكريم وتعلم مبادئ القراءة والكتابة [2].

4)- ابن سمحون:

أبو بكر سليمان بن سمحون الأنصاري من أهل قرطبة أخذ القراءات عن أبي القاسم بن رضا والعربية والآداب عن أبي الحسين بن الطراوة، درس عنه ابن مضاء العربية قال ابن مضاء توفي سنة أربع وستين ودفن بمقبرة أم سلمة.[3]

وبهذا نكون قد ذكرنا أهم النحاة الأندلسيين الذين تتلمذ على يدهم " ابن مضاء القرطبي" حيث انتفع بعلمهم إلى أن أصبح عالما فقيها.

6- مؤلفاتـــه:

يكاد يتفق المؤرخون على أن ابن مضاء قد ألف كتبا ثلاثة هي: الرد على النحاة، المشرق في النحو، تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان، ولم يظهر منها إلا كتابا واحدا هو"كتاب الرد على النحاة" وهو الكتاب الذي يصور منهجه و معظم الآراء النحوية التي انفرد بها، وخرج به عما ألفه النحاة الأقدمون[4].

---

[1] عبد الحي العكبري الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ت: محمود الأرناؤوط، ط1، دار ابن الكثير، 1406هـ- 1986م،ج/4، ص141.

[2]- عبد الكريم بكري، أصول النحو العربي في ضوء ابن مضاء القرطبي، (مرجع سابق)، ص19.

[3]- الحسن بن أحمد، التكملة، ت: حسين شاذلي فرهود، ط/1، جامعة الرياض، 1401-1981، ص215.

[4] -عبد الكريم بكري، أصول النحو العربي في ضوء ابن مضاء القرطبي ، (مرجع سابق)، ص21.

فبفضل محقق كتاب الرد على النحاة الدكتور " شوقي ضيف " وصل إلينا الكتاب وإلا باء بالضياع كغيره من الكتب.

وعلى الرغم من تشكك بعض النحاة المحدثون في وجود كتاب " الرد على النحاة " ما هو إلا كتاب المشرق المذكور أقول على الرغم منكل هذا فإننا نميل إلى التأكيد على وجود هذا الكتاب وباسم الرد على النحاة لأحد الأسباب وهو ما ذكره محقق هذا الكتاب من أنه وجد على الورقة الأولى منه هذا العنوان " كتاب الرد على النحاة " وما جاء في مقدمة النسخة من دلالة قاطعة على نسبة الكتاب إليه اذ تبدأ على النحو التالي: " قال الشيخ الفقيه القاضي الأعدل ... أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان بن مضاء اللخّمي..."[1].

المطلب الثاني: ابن مضاء ومذهبه الظاهري في النحو:

(يقصد الظاهرية بمصطلح (الرأي) ما يعرف من مبادئ القياس والتحليل و التأويل وهي مبادئ كان لهم موقف خاص منها إتباع الظاهرية, وطريقة في فهمها والتعامل معها، إذ أن مذهب الظاهريين يدعو إلى الاحتكام إلى الظاهر من الكتاب والسنة وترك التأويل أول القول بالرأي في أي مسألة أو نص.)[2]

فابن مضاء القرطبي ناقش في النحو نفس الأمور التي ناقشها أهل الظاهر في الفقه من قياس وتعليل وتأويل و هم كانوا يطلقون عليه اسم الرأي و الظن.

ويؤخذ في الاعتبار ابتداء أنه ليس معنى كلمة (الظاهر) أن أصحاب المذهب قوم سطحيون يأخذون الأمور من جانبها السهل, ويقفون عند الظاهر دون عمق ولا اجتهاد, بل معناه أنه يجتهدون في النظر للنص ما وسعهم الاجتهاد على أن لا يتجاوز ذلك ألفاظ النص إلى ما وراء ذلك مما أطلقوا عليه اسم الرأي و الظن فلا قياس ولا تأويل ولا تعليل.

---

[1]–عبد الكريم بكري، أصول النحو العربي في ضوء ابن مضاء القرطبي ، (مرجع سابق)،ص22

[2]–أ ربيع عمار، ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه....ثورة في النحو، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية .جوان 2009 ، ص 5.

– يقرر "ابن حزم" نظرية أهل الظاهر في حديث طويل في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام" جاء فيه :قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾ [1].

فأخبر تعالى أن الواجب علينا أن تكتفي بما يتلى علينا, وهذا منع صحيح لتعدية إلى طلب التأويل غير ظاهره المتلو علينا فقط, وقال تعالى آمرا لنبيه أن يقول: "قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب" إلى منتهى قوله تعالى "إن اتبع ما يوحى إلي".

قال علي ولم يكن إلا هذه الآية لكفت, لأنه عليه السلام قد تبرأ من الغيب, وأنه إنما يتبع ما يوحي إليه فقط, ومدعي التأويل وتارك الظاهر تارك للوحي مدع لعلم الغيب, وكل شيء غاب عن المشاهد الذي هو الظاهر فهو عيب, ما لم يقيم عليه دليل من ضرورة عقل أو نص من الله تعالى أو من رسوله عليه الصلاة والسلام أو إجماع راجع إلى النص المذكور.[2]

وقد ساق ابن حزم وهو منظر الظاهرية، أحاديث كثيرة عن السلف الصالح من الصحابة والتابعين لمن القياس والمقايسة، جاء في الإحكام...عن مالك ابن أنس عن نافع عن ابن عمر أنه قال: العلم ثلاثة: كتاب الله الناطق، وسنة ماضيه ولا أدري، وفيه أيضا... أخبرني يحي ابن أيوب عن أبي عيسى عن الشعبي انه سمعه يقول: إياكم والمقايسة فوالذي نفسي بيده لإن أخذتم بالمقايسة لتحلن الحرام ولتحرمن من الحلال. ولكن ما بلغكم عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فحفظوه، كمان نجده قد عقد جزء كاملا من كتابه وخصصه للقول بفساد العلل والقياس والرد على أصحاب المذاهب ممن اعتنق هذا المنهج.[3]

فنجد أهل الظاهر يرفضون القياس لأن فيه نقلا للأحكام دون أي ينص عليها نص: فيرون أنه لا يجوز الحكم في شيء إلا بنص كلام الله تعالى أو النبي عليه الصلاة والسلام أو إجماع من علماء الأمة دون استثناء ، وقد أقاموا حججهم على ما رووه من الأحاديث أو ما تعلموه، أما بالنسبة إلى التعليل فهم ينظرون إليه من جهتين جهة العلة أو الغاية وجهة

---

[1] الآية (51) من سورة العنكبوت.

[2] أ محمد عيد, أصول النحو العربي, (مرجع سابق),ص 51.

[3] ربيع عمارة، ابن مضاء ثورة في الفقه... ثورة في النحو (مرجع سبق)، ص6

السبب، بالرغم من أن هناك فارق بينهما، فالعلة هي اسم لكل صفة توجب أمر ما إيجابيا ضروريا، وهي لا تفارق المعلول ، والسبب هو كل أمر فعل المختار فعلا من أجله لو شاء لم يفعل منه، كالغضب يؤدي إلى الانتصار، ولا يوجب السبب المسبب ضرورة. فالتأويل عندهم هو أكثر ما بدا فيه الاختلاف بين أهل الظاهر وهو في حقيقة الصرف عن الظاهر إلى معاني دقيقة خفيفة يضعها العارفون بها ومثال ذلك: قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ ﴾ [1]

فأهل التأويل يقولون إن القران محكما ومتشابها، محتاجا إلى التأويل، فأهل التأويل يقولون إن القران ينهى عن المتشابه والحديث فيه تأويل. واجتهد ابن مضاء من خلال آرائه النحوية في كتابه "الرد على النحاة" في بيان فساد مذهب النحاة في النظر والاحتكام غلى الرأي التأويل، قال: وإني رأيت النحويين – رحمة الله عليهم – قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته من التغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي انتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا منها القدر الكافي فيما أرادوا منها، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها.[2]

فقد كان قصده في كتاب الرد على النحاة لحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه والتنبيه على ما أجمعوا على الخطأ فيه أي في النحو، فأبدى رأيه في ذلك بجرأة غير مسبوقة فهو كان واثق من عمله المعتمد لمذهبه فهو لم يبالي بشيء لا يتأخر عصره، فخوضه في تلك المبادئ أكبر دليل والتي كانت مثار الخلاف بين علماء الظاهر وأصحاب المذاهب وهي القياس والتعليل والتأويل وكان ذلك بأدواته نحوية ووفق منهج لغوي سليم في أغلب الأحيان وقد ساعده في ذلك مختلف الظروف السياسية والفكرية التي كانت محيطة به وحفزته في أن يمضي في هذه الثورة ودعوته إلى تيسير النحو وتخليصه مما التصق به من أعلام الفلسفة والمنطق.

---

[1] الآية 7 من سورة آل عمران.

[2] ربيع عمارة، ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه... ثورة في النحو، (مرجع سابق)، ص8–9.

أن يمضي في هذه الثورة ودعوته إلى تيسير النحو وتخليصه مما التصق به من أعلام الفلسفة والمنطق.

"وهذه آية أخرى على ظاهريته، حتى قال فيه صاحب " إشارة التعيين " أنه: كان ظاهريا في النحو والواقع أنه كان ظاهريا في الفقه والنحو معا، إنما طبق أصول مذهب الظاهرية على النحو وفيه تجلى تجديده وابتكاره".[1]

المطلب الثالث: ثورة ابن مضاء على النحو والنحاة

استشهد ابن مضاء ببيت جرير :

خلي الطريق لمن يبني المنار به وأبرز ببرزة حيث اضطرك القدر

لتقديمه لحديث " الرد على النحاة " إنه يضع منذ البداية قضية رواد البحث المجتهدين مع بقية الأتباع والمقلدين أولئك يسلكون الطرق الوعرة المجهولة، ليفرشوها بالضوء، ويبنوا بها منار الهدايا للساكنين. وهؤلاء يقفون حيث وجدوا أنفسهم في المكان الذي وقف فيهمن قبلهم، إنهم يخشون القلق والمعاناة والتجربة، و ويفضلون على ذلك ما هم فيه من تبعية واستكانة وتثاؤب، الأولون ثائرون يتشوقون للجديد ويتطلبون إلى الكشف ونور المعرفة.[2]

فموقفه كان واضح من رواد البحث الذين وصفهم بالمقلدين فلم يأتوا بالجديد وإنما وقفوا في نفس المكان الذي وقف فيه من قبلهم، لم يلجئوا إلى التجربة بل يعتمدون على التبعية والتي اعتبرها العلماء مأساة العلم سواء كانت تبعية مطلقة وهي التبعية التي ترتل الأقوال، أو كانت تبعية واعية هي التي تكمن في الإفادة للانطلاق والفهم للمعرفة وتحصيل الزاد في رحلة الكشف، وهذه الأخيرة التي نادى بها ابن مضاء والتي تؤدي إلى التطوير لا الجمود والتقدم لا الوقوف.

---

[1]– توفيق بن أحمد الغلبزوري، المدرسة الظاهرة بالغرب والأندلس، مكتبة ودار ابن حزم للنشر والتوزيع، ط/1، الرياض، 2006م، ص749.

[2]– محمد عيد، أصول النحو العربي، ط/1، عالم الكتب ،1989 ، ص47.

فموقفه سار في طريق الحرية الفكرية والتي تغلغلت في ذاته مع مذهبه الظاهري، فهو كان مقتنع تمام الاقتناع بأنه هو الطريق المؤدي إلى النجاة والسلاك، فكان متفرد فيه فهو يراه بأنه من تقليد الأولين وإنما الإتيان بالجديد وتحرير فكره، وقد ناقش أصول النحو ومسائل تطبيق تلك الأصول حتى أصبح يطلق عليها الحس العلمي الذي يقصد به الاتجاه إلى الحقيقة عامة وفي النحو خاصة ثم كيفية عرضها، ثم موقفه من رأي الغير فيها بعد خروجها إلى الوجود. "في هذا الصدد يجيبا ابن مضاء بما نقله عن ابن جني في كتابه "الخصائص" من أن النحو يصح فيه الاجتهاد، فهو علم من استقراء واللغة أو من حق من يرى فيه رأيا صحيحا أن يقوله. فاللغة لا تغيير ولكن الذي هو ما يستخلصه الباحث من اللغة"[1].

ظلت كتب النحو تزخر بسيول من نظرية العامل والمعمولات وما يطوى فيها من كثرة التقديرات والتأويلات وكثرة التعليلات والأقيسة والتمارين الافتراضية. ولا نمضي طويلا مع دولة الموحدين في المغرب والأندلس – وكانت ظاهرة المذهب – حتى نجد قاضي قضاتها ابن مضاء القرطبي يثور على النحو والنحاة ثورة عنيفة وهي ثورة استوحى فيهل المذهب الظاهري في الفقه وما دعا إليه من التمسك بحرف فيه النص في الكتاب الكريم والسنة النبوية دون تأويل فيهما[2]

كانت هذه الدولة تعتمد على المذهب الظاهري ورفض كتب الفقه الحنفي والمالكي والشافعي فنجد أميرها يعقوب بن يوسف قام بحرق جميع الكتب ماعدا كتب المذهب الظاهري في الفقه، وهو الدافع الذي أدى بابن مضاء إلى تأليف كتاب "الرد على النحاة"

الذي كان يهاجم فيه بقوة نظرية العامل والمعمولات في النحو، وقام بإلغائها فما يهمنا في هذا كله هو أن ما جاء به في كتابه كان الهدف منه تيسير النحو وتبسيطه وذلنك من خلال

[1]– محمد عيد، أصول النحو العربي، (مرجع سابق)،ص48.

[2]– شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، ط/2،1119، ص18.

قوله:" قصدي في هذا الكتاب أن حذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ".

فنجد ابن مضاء أقر بفساد نظرية العامل والمعمولات فوضع أساليب لا جديدة لا غير موجودة في الألسنة العرب. ولكي يقيم ابن مضاء الدليل القاطع على فساد نظرية العوامل والمعمولات عرض بابين من أبواب النحو ليبين كيف أدت نظرية العوامل والمعمولات فيها إلى رفض بعض أساليب العرب الصحيحة ووضع أساليب جديدة لا يعرفها العرب ولا تعرفها ألسنتهم. وأول البابين باب التنازع فقد روى الرواة عن شعرائهم أنهم قد يسلطون عاملين من معمول واحد فيقولون مثلا:" أقبل وجلس إخوتك " وينكر النحاة البصريون والكوفيون هدا الأسلوب لأنه لا يصح في رأيهم أن يتسلط مؤثران على اثر واحد.

"والباب الثاني الذي أراد ابن مضاء أن يبين به كيف دفعت نظرية العامل والمعمولات النحاة إلى فتح أبواب حرى بها أن تحذف هي وما جلبت من أساليب لا تعرفها العربية باب الاشتغال إذ وزع النحاة الصيغ فيه إلى ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يترجح فيه الرفع والنصب وما يجوز فيه الأمران مقدرين في أكثر الصيغ عوامل محذوفة لا دليل عليها في الكلام".[1]

المطلب الرابع: لمحة عن كتاب " الرد على النحاة".

1/ أسباب تأليف الكتاب:

الذي يطالع كتاب الرد على النحاة يدرك لأول وهلة أن المؤلف قد اطلع على أغلب كتب النحو التي ألفها المشارقة من أمثال " سيبويه" و " ابن جني" و " السيرافي" وغيرهم، ويهدف

[1]– شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، (مرجع سابق)،ص20–21.

ابن مضاء من خلال كتابه " الرد على النحاة" إلى الرد على أهل المشرق كما قيل في نحوهم وفقههم وإنما كان ردا على منهج النحاة ودعوتهم إلى منهج جديد[1].

والكتاب حققه الدكتور شوقي ضيف عام 1947م، ثم حققه ونشره بعد ثلاثين عام الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، ويرى الدكتور شوقي ضيف أن " ابن مضاء" بتأثيره من نزعته الظاهرية رد بهذا الكتاب على نحاة المشرق قال شوقي ضيف « أن من يرجع إلى نصوص " الرد على النحاة" يلاحظ ملاحظة واضحة أن صاحبه ثائر على المشرق، وأيضا فإنه يلاحظ نزعة ظاهرية في ثنايا الكتاب مما يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب... والغريب أنه لم يعن بتأليف كتاب ضد فقه المشرق وإن عني بالتأليف ضد النحو المشرقي فقد صب عنايته كلها ضد النحو»[2].

ولم يحتوي الكتاب على مدخل وفيه يعرف المحقق بعصر الكتاب والمؤلف، كما يضم خمسة فصول، كل عنوان بفصل خاص يتضمن عناوين فرعية، وفي ثنايا ذلك نجده يعرض لقضايا الكتاب وكل قضية بعنوان مناسب، وهذه القضايا تتعلق بالنحو، كما عرف ابن مضاء بثورته على النحو ودعوته إلى إقامة نحو جديد وفق تصوراته وطموحاته حيث كان رجلا فقيها ظاهريا وكان تأثير الفقه الظاهري واضحا عليه.

ولم يكن " ابن مضاء" بدعا في حملته هذه على النحو، فسنرى عما قريب أن أغلب ما صرح به " ابن مضاء" كان يتردد في المجالس العلمية في المشرق والمغرب، وكان المحققون من النحاة قد قالوا فيه كلمتهم[3].

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي(نقد وتوجيه)، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1406هـ – 1986م، ص 15، 16.

[2] – المرجع نفسه، (مرجع سابق)، ص 142.

[3] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: شوقي ضيف،(مرجع سابق)، ص 5.

2/ عصر الكتاب " الرد على النحاة":

"ألف كتاب " الرد على النحاة" في عصر الموحدين وهو من أزهى العصور التي مرت على الأندلس والمغرب من حيث ازدهار الحياة العلمية والفلسفية، وإن في اسم الموحدين ما يجعلنا نلفت إلى أن هذه الدولة لم تنشأ لغاية سياسية، وإنما نشأت لغاية دينية أو مذهبية، وقد أنشأها " ابن تومرت" الذي تسمى باسم" المهدي المنتظر" وهو مصطلح ديني زار المشرق، درس في بغداد ودمشق ودرس في الإسكندرية، ثم عاد إلى وطنه المغرب حيث أخذ ينظم ثورة واسعة ضد المرابطين. ثم جاء بعده عبد المؤمن علي الذي يعتبر المؤسس الحقيقي لهذه الدولة ولقب نفسه بلقب أمير المؤمنين، وقد وطد عبد المؤمن الملك في أبنائه من بعده فخلفه يوسف وكان أعرف الناس بما تكلمت به العرب، ويذهب يوسف ويأتي ابنه يعقوب وهو أعظم خلفاء هذه الدولة وكان مثل أبيه مثقفا ثقافة واسعة، وكان يعقد المناظرات للعلماء والفلاسفة بين يديه"[1].

ومن خلال هذا يظهر لنا أنّ العصر الذي ألف فيه كتاب (الرد على النحاة)، كان عصر ثورة على المشرق وأوضاعه، في الفقه وفروعه، وقد كانت دولة الموحدين منذ أول الأمر تدعو إلى هذه الثورة حتى إذا كان يعقوب رأيناه يأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة كأنه يريد أن يرد فقه المشرق على المشرق وقد تبعه " ابن مضاء" قاضي القضاة في دولته، فألف كتابه" الرد على النحاة"، يريد أن يرد به نحو المشرق على المشرق، أو بعبارة أدق يريد أن يرد بعض أصول هذا النحو، وأن يخلصه من كثرة الفروع فيه وكثرة التأويل.

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: شوقي ضيف،(مرجع سابق)، ص13، 14،15.

3/ **ما دعا إليه أبن مضاء في كتابه (الرد على النحاة):** " دعا ابن مضاء في الرد على النحاة إلى هدم الكثير من الأسس التي استقر عليها النحو المشرقي وكان رده موجها إلى النحو البصري بخاصة وأن كانت دعوته تعم مذاهب المشارقة في النحو" [1].

والكتاب قائم على هدم نظرية العامل فدعا بصراحة وجرأة إلى إلغاء نظرية العامل ليتخلص النحو من كل ما دخل عليه تأويل الصيغة العربية والبقاء على ظاهر النص ثم التخلص من الأقيسة الاحتمالية والتمارين الافتراضية .

ومنه دعا ابن مضاء إلى إسقاط أمور ثلاثة هي:

أ_ نظرية العامل.

ب_ العلل الثواني والثوالث.

ج_ تمارين التصريف.

"ولم يبلغنا من دعا إلى إسقاط العامل قبله، على حين كان مسبوقا في الأمرين الثاني والثالث، وهذا ما نلتمسه في صدر كتاب الرد على النحاة بعبارته « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه». وكان أمر النحو يشغل العلماء والمثقفين ورجال التربية في هذه الفترة، ومن هنا أقبلوا عليه يدرسونه، ولعلهم قد وجدوا فيه ما وجدنا، وأدركوا أن ابن مضاء قد أثار الظمأ فيهم دون أن يرويهم لنا ينبغي أن لا نغفل ما تضمنه من الآراء الصائبة، وأنه أسهم إلى حد كبير في إثراء الدراسات اللغوية في عصرنا"[2].

[1] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح ، دار المعرفة الجامعية، طنطا ، د.ط ، 1426هـ_2006م، ص 139.

[2] – المرجع نفسه، ص45، 46.

وبهذا فإننا قد عرفنا الأسس التي قامت عليها ثورة " ابن مضاء" في الكتاب وتمثلت في إلغاء نظرية العامل والاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة وإلغاء العلل النحوية وأيضا دعوته إلى إلغاء القياس وإلغاء التمارين غير العملية وأخيرا دعوته إلى كل ما يفيد اللسان العربي وهكذا يظهر أن ثورة ابن مضاء ليست سوى محاولة إصلاح جادة مستلهمة في نفي القياس والتعليل واستبعاد العوامل التقديرية والعلل والثواني والثوالث.

المبحث الثاني: أسس ثورة ابن مضاء.

المطلب الأول : موقفه من العوامل النحوية.

1 / إلغاء العوامل النحوية:

إن نظرية العامل النحوي قديمة بدأت مع نشأت النحو العربي[1]، والعامل النحوي موجود في اللغة العربية يعطي الكلام معايير ثابتة تقي المتكلم من الوقوع في الخطأ وتحفظ النحو اللحن وصر به النحاة الأوائل ابتداءا من الخليل وسيبويه وغيرهم، وصولا لابن مضاء القرطبي.

وتعرضت نظرية العامل للنقد قديما وحديثا وفي العصر القديم ثار عليها ابن مضاء القرطبي، ولم يوجد من القدماء من حاول أن يخرج عليها غيره وتتركز ثورة " ابن مضاء" على العامل في كتابه " الرد على النحاة"، وقد حاول فيه أن يلغي نظرية العامل إلغاء تماما، إذ يقول " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنه على ما أجمعوا على الخطأ فيه[2].

قد حالت ثورة " ابن مضاء" على إلغاء العامل أحالت كثيرا من جوانب النحو العربي إلى عقد صعبة الحل عسيرة الفهم.

ولا نعلم قبل " ابن مضاء" من دعا إلى إلغاء القول بالعامل في النحو، على كثرة المآخذ التي وجهت إلى النحو والنحاة، ويبدوا أن " ابن مضاء" يدرك خطر دعوته هذه، ولهذا أصدر كتابه بموضوع العامل، وتناول الحديث فيه على النحو التالي: بدأ أولا بعرض أساس هذه النظرية من كلام سيبويه فنقل قوله « إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله

[1] – محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ت: محمود محمد شاكر، د.ط، دار المدني، جدة، ، ص 14.

[2] – صالح بلعيد، في أصول النحو، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2006م، ص 211.

ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه»[1].

والعامل عند سيبويه هو المحدث للإعراب، والإعراب اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، وقد يعزي إلى هذه العوامل القوة والضعف، فمنها ما هو قوي يعمل مقدما ومؤخرا، ظاهرا أو مقدرا، ومنها ما هو ضعيف لا يعمل إلا فيما يليه[2]؟

وقد عقب ابن مضاء على كلام " سيبويه" هذا بقوله:« فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك بين الفساد»[3].

ونجد هنا سيبويه يرى أن العامل هو المحدث لإعراب ولا دخل للمتكلم في حين " ابن مضاء" يقر أن المتكلم هو المحدث للإعراب وينسب العامل للمتكلم، انتقل بعد ذلك " ابن مضاء " لبيان رأي ابن جني في العامل ويبدوا أنه متأثر برأيه في إلغاء نظرية العامل.

ويقول ابن جني في الخصائص: « فإنما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره»[4]، وابن جني يحكي آراء النحويين، وتعجبه تعليلاتهم لظواهر الإعراب ولكنه يستشعر بين الحين والحين ضعف تلك العلل، فلا يملك نفسه من التصريح بضعفها كأنه يراها لا تخلوا من الصنعة والتكليف[5].

وكان تعقيب ابن مضاء على كلام ابن جني:« فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الأحمال ثم زاد تأكيدا بقوله لا شيء غيره »[6].

---

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: محمد إبراهيم البنا، (مرجع سابق)، ص 12.

[2] – السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ت: عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، دمشق، 1989م، ص 254.

[3] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: محمد إبراهيم البنا، (مرجع سابق)، ص 12.

[4] – ابن جني أبي الفتح عثمان، الخصائص، ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، 1952م، 1956م، ص 109، 110.

[5] – صبحي صالح، دراسات في فقه اللغة، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2004م، ص 135.

[6] – ابن مضاء، الرد على النحاة، (مرجع سابق)، ص 69.

وهنا يتضح أن ابن مضاء قد وافق رأيه أي " ابن جني" فالعامل عند كليهما هو المتكلم نفسه حيث أنه يؤثر في العمل من رفع ونصب وجزم بحسب المعاني التي يريدها وليس اللفظة في اللفظة.

أما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية [1].

أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها فباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه، منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل فلا ينصب (زيد) بعد (إن) في قولنا(إن زيدا) إلا بعد عدم(إن)[2] .

ومما لاحظناه أن الفاعل عند أهل الحق هو الله ولا فاعل غيره وفعل الإنسان وغيره هو فعل الله عز وجل وأن العوامل النحوية لا تفعل بإرادة ولا بطبع.

والعوامل عن النحاة إما لفظية أو معنوية، فالألفاظ يعمل بعضها في بعض ويؤثر بعضها على بعض، وينتج على الأثر اختلاف في حركات الإعراب ومعانيه[3].

أجمع النحاة العرب على أن العوامل نوعان لفظية ومعنوية، وقد تحدث ابن جني في كتابه الخصائص عن هذا الأمر بقوله:« وإنما قال النحويون : عامل لفظي، وعامل معنوي : ليروك أن بعض العمل يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم»[4].

ومعنى ذلك أن الفرق بين العامل اللفظي والمعنوي أن الأول منطوق والثاني يظل معنى خاصا متى وقع بعده لفظ اعتبر معملا به، وهو مدرك بالقلب، والعامل اللفظي هو ما كان

---

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة، (مرجع سابق)، ص 70.

[2] – محمود عيد، أصول النحو العربي، (مرجع سابق)، ص 211.

[3] – السيوطي، الأشباه في النظائر في النحو، (مرجع سابق)، ص 263.

[4] – ابن جني، الخصائص، (مرجع سابق)، ص 109.

للسان فيه حظ بمعنى أنه ينطق ويكتب ومثال ذلك : حرف الجر فهو عامل يجعل الاسم المجرور مجرورا بمعنى إن لم يوجد هذا الحرف لم يوجد الجر ومنه كذلك كان وأخواتها، والعامل المعنوي :« ما ليس له صورة في اللفظ، وهو التعري من العوامل اللفظية، ومن أمثلة أن عامل الرفع في الفاعل هو الإسناد، أي السنية وهو عامل معنوي أو العامل فيه معنى الفاعلية»[1]

فالعامل المعنوي هو ما خلا من العوامل اللفظية وهي التي تدرك بالعقل دون أن يلفظ بها وتقع علامتها الإعرابية، ولكنها لا توجد في الكلام ولا تكتب وخير دليل على ذلك عامل الرفع في المبتدأ وهو الابتداء وهو عامل معنوي. أما ابن مضاء يرى أنه يجب الاستغناء عن العوامل سواء كانت عوامل معنوية أم لفظية وإلغائها، ويرى أنه بهذا يمنح للنحو العربي اليسر والسهولة لأنه ينسب العامل للمتكلم نفسه لا لشيء غيره لتأثره بالمذهب الظاهري.

2/ **إلغاء الحذف والتقدير:**

يعترض ابن مضاء وبشدة على تقدير العوامل المحذوفة... وقد كان اعتراضه عليها بوصفها دليلا على فساد نظرية العامل، واتخذ ابن مضاء القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يده ولا من خلفه، مصدرا أساسيا في رده على التقدير للعوامل المحذوفة، حيث أن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول:« من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ».[2]

هدف ابن مضاء في اعتراضه على تقدير العوامل المحذوفة حسب اعتقاده هو تيسير النحو وسهولته، فهو يقف إلى جانب النص والتمسك به، كما هو دون تقدير للعوامل المحذوفة وهذا لتأثره بالمذهب الظاهري الذي لا يقبل الزيادة في النص دون دليل.

---

[1] – ابن الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، المكتبة الرسمية بيروت، لبنان، 1307هـ_ 1987م، المسألة 6، ص 45.

[2] – ابن مضاء، الرد على النحو، ت: شوقي ضيف، (مرجع سابق)، ص 88.

يقول محمد عيد:« يجب التزام النص كما نطقه المتكلم، وليس من حق أحد أن يزيد فيه ما لم ينطق، أما هذا المبدأ فهو من عمل الذهن وينبغي ألا يفرض على النص ما ليس منه»[1].

فابن مضاء يرفض كل التقديرات والمحذوفات، وقف إلى جانب النص اللغوي فالتقدير في نظره نوع من التخيل ولا يستند إلى أي دليل[2].

أ/ تقدير العوامل المحذوفة:

انتقل ابن مضاء إلى تقدير العوامل المحذوفة ليدل على مدى فساد العامل فقد قسم العوامل التي يحذفها النحاة في الكلام إلى ثلاث أقسام:

1_ محذوف لا يتم الكلام إلا به: حذف لعلم المخاطب به قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ ﴾ [3]، يعني أنزل خيرا وهو يعترف بهذا النوع لأنه معلوم لدى المخاطبين.

2_ محذوف لا حاجة بالقول إليه: بل هو تام دوله وأن أظهر كان عيبا كقولك: أزيدا ضربته؟ قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره أضربت زيدا؟ وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن " ضربت" من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهرا فمقدر، ولا ظاهر، فلم يبق إلا ضمارا، وهذا بناء على أن كل منصوب فلا بد من ناصب[4].

وابن مضاء يرى أنه لا داعي لهذا التقدير فالقول قبل وقوعه بين واضح ونصت هذا بالتكلف، وهو يأبى هذا النوع لأن الكلام تام ومفهوم من دون أن تقدر محذوفا، فضلا عن ذلك ظهور المحذوف يعد عيبا.

---

[1] – محمد عيد، أصول النحو العربي، (مرجع سابق)، ص 216.

[2] – معاذ السرطاوي، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ط1، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1408هـ_ 1988م، ص 131.

[3] – سورة النحل، الآية 30.

[4] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: محمد إبراهيم البنا، (مرجع سابق)، ص 72.

3_ القسم الثالث وهو مضمر: « إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره »، ورأى ابن مضاء بأن تقدير العامل هنا يؤدي إلى تغيير الكلام عما كان عليه قبل التقدير مثل: قولنا :(يا عبد)، ثم تقدير عامل محذوف هو (أدعو أو أنادي)، وهذا التقدير إذا أظهر تغير المعنى وصار النداء خبرا[1]. لذلك إذا ظهر تقدير الكلام عما كان عليه قبل إضماره كالمنادى، الذي إذا أظهر فعله تغير الكلام من الإنشاء إلى الخبر[2]، يرفض ابن مضاء هذا النوع لأن إضمار المحذوف سيغير الكلام عما كان عليه، إذ يمثل لذلك بأسلوب النداء باعتباره إنشاء وإن أضمر الفعل فيه تغير وصار خبرا.

ب/ تقدير متعلقات المجرورات :

يرى ابن مضاء " أن المتعلقات إذا وقعت أخبار نحو قولنا : (زيد في الدار) أنه لا حاجة بأن نجعل (في الدار) متعلق بمحذوف تقديره(مستقرا وموجود) لأن ذلك كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها (في)، ويرى أن هذه المتعلقات إذا وقعت صفاتا أو أحوالا أو صلاتا فكذلك لا حاجة للتقدير فذلك كله كلام تام لا يفتقر السامع إلى زيادة (كائن أو مستقر)[3].

وكذلك يقولون: رأيت الذي في الدار تقديره" رأيت الذي استقر في الدار " وكذلك مررت برجل من قريش تقديره" كائن من قريش"، وهذا كله كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة " كائن ولا مستقر" وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقت لمن يدعي هذا الإضمار[4].

يرى ابن مضاء لا بد من التخلص من هذه التقديرات والابتعاد عنها لأنها تضيف إلى النحو العربي صعوبة.

---

[1]– ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: محمد إبراهيم البنا، (مرجع سابق)، ص 73.

[2] – حسن خميس الملح، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، د. ط، دار الشروق، الأردن، 2001م، ص 121.

[3] – ابن مضاء، الرد على النحاة، (مرجع سابق)، ص 77.

[4] – عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، د. ط، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 1980م، ص 235،236 .

ج/ تقدير الضمائر المستترة في المشتقات:

ذهب ابن مضاء إلى أنه باطل تقدير ضمير مستتر، هو الفاعل، في اسم الفاعل واسم المفعول، وصيغة المبالغة والصفة المشبهة عندما تعمل عمل الفعل ويكون الفاعل غير ظاهر في التركيب نحو: (زيد ضارب عمرا) في حين يقول النحاة: إنها ترفع الظاهر في مثل قولنا: (زيد ضارب أبوه عمرا)، فإذا رفعت الظاهر فالمضمر أولى أن ترفعه[1]، وقد بطل ببطلان العامل أنها ترفع الظاهر وإذا كان ضارب موضوعا لمعنيين، ليدل على الضرب وعلى فاعل الضرب غير مصرح به ففي المثال (زيد ضارب عمرا)، فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه وزيد يدل على اسمه، فيا ليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد، ولو ظهر لكان فضلا ؟! فإن قيل : الدليل عليه ظهوره في بعض المواضع وذلك العطف عليه في قولنا: زيد (ضارب هو بكر عمرا)، وكذلك سمع من العرب:« مررت بقوم عرب أجمعون»، فلولا أن في عرب ضميرا مرفوعا لما جاز رفع أجمعين»، قيل : النحويون يقولون: "إن هذا الضمير الذي برز ليس هو فاعلا بضارب"، ففاعل "ضارب" مضمر وهذا المنطوق به توكيد له، و" بكر" معطوف على الضمير المقدر لا على البارض[2]

وبهذا يكون ابن مضاء قد عارض على تقدير الضمير المستتر في المشتقات وخالف النحاة في ذلك، ففي المثال : " زيد ضارب عمرا" فكلمة ضارب وضعت لتدل على الضرب، وأيضا لتدل على الفاعل غير مصرح به. وأيضا يرى ابن مضاء أن التقديرات من شأنها أن تضيف صعوبة إلى النحو العربي.

تقدير الضمائر المستترة في الأفعال:

«فإن قيل : فما تقول في مثل " زيد قائم " إن قلت في " قام" ضميرا فاعلا، وليس داع يدعوا إلى ذلك إلا قول النحويين : «الفاعل لا يتقدم ولا بد للفعل من فاعل»، وقولهم هذا لا يخلوا

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة، (مرجع سابق)، ص 81، 80.

[2] – عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، (مرجع سابق)، ص 236.

من أن يكون مقطوعا به أو مظنونا فإن كان مظنونا فأمره أمر الضمير المدعي في اسم الفاعل، وإن كان مقطوعا به صح هذا الإضمار، ولا بد أن يتقدم قبل الكلام في هذا الموضع مقدمات تعيين الناظر فيه على ما قصد تبيينه، وهي أن الدلالة على ضربين:

دلالة لفظية مقصودة للواضع، كدلالة الاسم على مسماه، ودلالة الفعل على الحدث والزمان، ودلالة لزوم كدلالة السقف على الحائط، ودلالة الفعل المتعدي على المفعول به وعلى المكان، ودلالته على الفاعل فيها خلاف بين الناس، فمنهم من يجعل دلالته عليه كدلالته على الحدث والزمان، ومنهم من يجعل دلالته على الفاعل (عليه) كدلالته على المفعول به...« وإن كان اسم الفاعل موضوعا للدلالة على الفاعل والفعل، فالفعل على هذا دال على ثلاثة، وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم فهنا احتمالان، أحدهما: أن نفس المتكلم ضميرا، كما في قولنا: (زيد ضربته)،لكنه لم يدل عليه بلفظ لعلم المخاطب به، والدليل على ذلك قولهم في التثنية: " قاما" و" يقومان" وفي الجمع " قاموا و" يقومون" فهذه ضمائر دل عليها بألفاظ[1].

المطلب الثاني: النحو من غير عامل ومعمول.

1/ تطبيقه في باب التنازع:

هذا الباب تعرض" ابن مضاء" في محاولة لتطبيق نظرية المتمثلة في إلغاء العامل فاضطرب في ذلك اضطرابا شديدا إذ اصطدم بأساليب عربية وردت شعرا ونثرا تؤيد الأساس الذي بنى عليه النحاة قاعدة هذا الباب، وقبل أن نتعرض لرأي " ابن مضاء" يجدر بنا إلى أن ندرس طبيعة تنازع الأفعال لنرى كيف اضطر النحاة إلى إفراد هذه الأساليب بباب يجمعها في قاعدة محكمة هو باب التنازع.

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: محمد إبراهيم البنا، (مرجع سابق)، ص 80، 81.

والتنازع اصطلاحا: أن يتقدم عاملان على معمول كل مهما طالب له من جهة المعني نحو" ضربت و أكرمت زيدا" فكل واحد يستمد من "ضربت" و" أكرمت" عاملا يطلب زيدا بالمفعولية.

ومن شروط التنازع أن يكون العاملان قبل المعمول وأن يكون العاملان مذكورين، فلا تنازع بين محذوفين نحو:" زيد " في جواب من (ضربت وأكرمت؟) وأن يكون بين العاملين ارتباطا بالعاطف نحو: (زرت وأكرمت زيدا)، ولا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا بين جامدين والتنازع نوعان :

أ_ أن يتوافق العاملان في طلب الفاعلية أو المفعولية، فمثال التوافق في الفاعلية " قام وقعد زيد"، ومثال التوافق في طلب المفعولية " زرت وأكرمت زيدا" .

ب_ أن يختلف العاملان كأن يطلب أحدهما المرفوع والآخر المنصوب مثل : " قام وضربت زيدا" [1].

من يقرأ الفصل الذي خصصه " ابن مضاء" لا يجد فيه ما يشير إلى رفض نظرية العامل على الرغم من ادعائه في مقدمة كتابه " الرد على النحاة" بأن نظرية العامل نظرية فاسدة، وأن الغاية من تأليف كتابه هذا هو نقص الأسس التي قامت عليها هذه النظرية، فقد تخلى " ابن مضاء " عن ثورته في هذا الباب، وتحول إلى نحوي مشرقي بصري المذاهب فهو يصرح في وضوح لا يقبل التأويل أنه لا يعارض النحويين في هذا الباب إلا أن يقول: علقت بدل أعلمت[2].

يقول: « فمن هذه الأبواب : باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعليه مثل ما يفعل به الآخر، وما كان نحو ذلك هذه ترجمة سيبويه رحمه الله، وأنا لا أخالف النحويين في هذا الباب إلا أن أقول: علقت ولا أقول : أعلمت والتعليق يستعمله النحويون

[1] – عبد الكريم بكري، أصول النحو العربي في ضوء مذاهب ابن مضاء القرطبي، (مرجع سابق)، ص 155.

[2] – المرجع نفسه، (مرجع سابق)، ص 159.

في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين، تقول (قام وقعت زيد)، فإن علقت (زيدا) بالفعل الثاني فبين النحويين في ذلك اختلاف، الفراء لا يجيزه والكسائي يجيزه على حذف الفاعل وغيره يجيزه على الإضمار الذي يفسره ما بعده [1].

ولم ينتبه ابن مضاء إلى أنه حين اعترف بالتعليق في المجرورات وللتنازع فقد اعترف ضمنا بالعامل ووقع في تناقض وارتداد عن الخط الذي رسمه في أول كتابه لأن حين يعلق أحد الفعلين على فاعل، فقد اعترف الفعل الآخر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن " ابن مضاء" كان قد اعترض على التعليق في المجرورات وقال إن قولنا زيدا في الدار جملة تامة مركبة من اسمين دالين على معنى ولا حاجة بنا إلى غير ذلك .

وها هو يهدم كل ما بناه ويقول:« إنه يصطنع التعليق في المجرورات»، ومما يؤكد اعترافه بالعامل وفشله في إلغائه من أبواب النحو أنه يتبنى مذهب البصريين في هذا الباب ويحتج لهم في أعمال الفعل الثاني"[2] .

2/ تطبيقه في باب الاشتغال:

لما كان الاشتغال من الأبواب التي اتخذها " ابن مضاء" نموذجا لتثبيت رأيه في إلغاء نظرية العامل رأينا أنه علينا التعرض لدراسة هذا الباب لنرى مدى إحكام النحاة لأحكام الاشتغال وصوره من جهة ومدى توفيق" ابن مضاء" في تطبيق رأيه السابق اعتمادا على هذا الباب من جهة أخرى.

"والاشتغال في إصلاح النحاة أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق ومن أركان الاشتغال:

أولا: مشغول هو الفعل العامل نصبا أو رفعا وشروط عمله:

1_ أن يكون فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو اسم مفعول.

---

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: محمد إبراهيم البنا، (مرجع سابق)، ص 85.

[2] – عبد الكريم بكري، أصول النحو العربي، (مرجع سابق)، ص 159، 160 .

2_ أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق عليه.

ثانيا: مشغول عنه: وهو الاسم السابق الذي يعمل فيه العامل وبشرط فيه :

1_ أن يكون متقدما على الفعل المشغول نحو: " زيدا ضربته" وليس من الاشتغال نحو: " ضربته زيدا" .

2_ أن يكون قابلا للإضمار، فلا يصح أن يكون الاشتغال عن حال أو تمييز أو مصدر مؤكد، أو مجرور بما لا يجر المضمر مثل : " حتى".

3 _ أن يكون مفتقرا لما بعده، فليس من الاشتغال نحو: في الدار زيد فأكرمه.

4 _ أن يكون مختصا وليس نكرة محضة.

5 _ أن يكون اسما واحد لا يجوز أن يقال : (زيدا درهما أعطيته).

ثالثا: مشغول به ويشترط فيه أن يكون ضميرا للمشغول، أو من تتمة معموله نحو: (زيدا رأيته أو رأيت غلامه)، وألا يكون أجنبيا عن المشغول عنه[1]، أما الذي طالب بإلغاء العامل من باب الاشتغال وحاول تغيير أحكامه فهو " ابن مضاء القرطبي" فهو بحكم رفضه لنظرية العامل يحمل على أحكام الاشتغال ووجوه إعرابه ويثور على تقسيم النحاة لهذا الباب إلى ما يجب رفعه وما يجب نصبه، وما يترجح في الرفع والنصب، ولكي يستطيع التعامل مع باب الاشتغال وإبداء رأيه في إلغاء العامل منه يلخص صور هذا الباب ثم يذكر الأمثلة التي يجب فيه النصب في نحو قولنا: "زيدا أضربه" أو " زيدا أمرر به"، وفي النهي نحو: قولك: " زيد لا تهنه"، أما كيف يصنع بالاسم المشغول عنه في حالات رفعه ونصبه فالأمر ميسور"[2].

"لأن الفعل لا يخلوا أن يكون خبرا أو غير خبر وغير الخبر يكون أمرا أو نهيا أو مستفهما عنه، أو محضوضا عليه أو متعجبا منه، فإن كان أمرا فالاختيار فيه النصب كقولك: " زيدا

[1] – عبد الكريم بكري، أصول النحو العربي، (مرجع سابق)، ص 141، 142.

[2] – المرجع نفسه، (مرجع سابق)، ص 125.

أضربه"، وإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الرفع ضمير رفع فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب، وإنما يرفعه المتكلم وينصبه إتباعا لكلام العرب وذلك قولك: " أزيد قام" وكذلك : " أزيد ضرب أبوه عمرا" و" أزيد ذهب به" لأنه في موضع رفع، وإن عاد ضميران، أحدهما في موضع مرفوع والآخر في موضع منصوب، أو أحدهما متصل بمرفوع والآخر متصل بمنصوب كقولك : " أعبد الله ضرب أخوه غلامه"، فلك في عبد الله الرفع والنصب فإن روعي المرفوع رفع وإن روعي المنصوب نصب"[1].

وهكذا يذهب ابن مضاء إلى أن باب الاشتغال بكامل أحكامه يمكن إجماله في القاعدة التالية:

"قال المؤلف: هذا بناء على أن المرفوع يرتفع بفعل مضمر، والمنصوب ينصب كذلك أيضا، فإذا قيل :" أزيدا لم يضربه إلا هو؟"، فتقدير المحذوف: " ألم يضرب زيدا إلا هو؟"، وهذا جيد لأن الفاعل مضمر منفصل، ولو رفع زيدا حملا على الضمير المنفصل وقال: " أزيد لم يضربه إلا هو؟"، لكان تقدير المحذوف " ألم يضربه إلا زيد؟"، وهذا لا يجوز، لأن فعل " زيد" لا يتعلق به ضمير " زيد" المتصل في ضمير المتصل، لا تقول: " إلا زيد" والضمير لزيد.

إعراب الاسم المشغول عنه يتوقف عل المشغول به أي على الضمير العائد على الاسم المتقدم، فإن عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل لمنصوب نصب لأنه في محل نصب وإلاّ رفع لأّنه في مكان رفع، وأعتقد بذلك أّنه اختصر هذا الباب"[2] .

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة، (مرجع سابق)، ص 118،121.

[2] – عبد الكريم بكري، (مرجع سابق)، ص 153.

"من الأبواب التي يظن أنه يعسر على من أراد تفهمها لأنها موضع عامل ومعمول والداعية إلى إنكار العامل والمعمول باب الاشتغال"[1].

وقد رأينا عند استعراضنا لباب الاشتغال أنّ الاسم المشغول يرتبط بسياق الكلام، فإذا كان المعنى أن تخير بالفعل وتتحدث به عن فاعله فالحكم النصب، وإذا كان التحدث عن الاسم فالحكم الرفع فإن أولى الاسم المشغول عنه يختص بأسماء رفع ولو كان العائد عليه ضمير نصب تقول : " خرجت فإذا زيد يضربه عمرو"، ترفع " زيد" على الرغم من أن العائد عليه ضمير نصب ... والفعل المتصل به لا يتعدى إلا بحرف جر.

"قال جرير : فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جدا إذا ازدحم الجدود

فنصب حسبا " بفل مقدر ليس من جنس الفعل المذكور " لأن هذا لا يتعدى إلا بحرف كما قلنا، ونقول " زيد أخوك وعمرو كلمته" ترفع" عمر" على الرغم من أن العائد عليه ضمير نصب، تفعل ذلك طلبا للماثلة اللفظية بين المعطوف والمعطوف عليه، أما القول: أن المتكلم هو الذي يرفع وينصب إتباعا لكلام العرب فهذا ما لا يتحمله نظام اللغة، إذ كيف يستطيع المتكلم مجاراة العرب في كلامهم دون قاعدة ترشده إلى مواضع الرفع والنصب؟"[2].

"إنّ تقديم الاسم منصوبا تارة ومرفوعا تارة أخرى مما يثبت أن للحركة الإعرابية أثرا في تصوير المعنى، وتقدير فعل محذوف في نحو قولنا :" زيدا ضربته"، يبرز لنا جانبا إيجابيا مما كنا لنصل إليه لو لم نقدره، ولنأخذ على سبيل المثال :" زيدا ضربته غلامه" فالمتكلم لم يضرب زيدا وإّنما ضرب الغلام ولكن لماذا قدم زيدا وأعاد عليه الضمير " الهاء" في غلامه لا شك أّنه يريد إيصال شيء ما إلى زيد هذا الشيء هو الإهانة وعندما يقدر النحاة في المثال السابق " أهنت زيدا" فإنهم يبرزون المعنى ويقربون من القارئ أكثر من أولئك الذين يدعون إلى إلغاء العامل ولا يزيدون .

---

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: محمد إبراهيم البنا، (مرجع سابق)، ص 95.

[2] – عبد الكريم بكري، أصول النحو العربي، (مرجع سابق)، ص 153.

ولما كان باب الاشتغال من الأبواب التي يتقدم اسم أو ينصب فيه نتيجة لمعنى أو غرض من الإغراض أرادها المتكلم العربي فانه من المستحيل أن أقول للمتعلم إذا كنت في حالة نفسية معينة فعليك أن ترفع ، وإذا كنت في حالة أخرى فعليك أن تنصب"[1].

" وقد قلت قولا في هذا الباب يليق بما أحض عليه وأدعو عليه، لأني لم أدخل فيه مثالا، ولا ظنا ضعيفا، ولا فضلا لا يحتاج إليه"[2].

فمن خلال هذا يظهر رأيه في باب الاشتغال وهو أنّ المتكلم هو الذي يرفع وينصب ورأيه هذا يوافق رأي العرب، فأمثلة كثيرة من خلالها يبين لنا تصور النحاة لجمل الاشتغال على أنها جمل ناقصة لا تتم إلا بالمقدر فهي تتكون من الظاهر الملفوظ ومن المحذوف المقدر، فهو يرى أنّ باب الاشتغال الفعل عن المفعول بضميره لا داعي إلى إنكار العامل والمعمول مثل قولنا: (زيد ضربته) ويرى في إعراب الاسم المشغول بأنه يتوقف على المشغول به أي على الاسم المتقدم فان عاد عليه ضمير منصوب، أو ضمير متصل لمنصوب نصب لأنه محل نصب، وإلا رفع لأنه في محل نصب.

3/ تطبيقه في باب نواصب المضارع:

أ_ الكلام على الفاء:

"الفاء ينصب بعدها الفعل إذا كانت جوابا لأحد ثمانية أشياء:

الأمر، النهي، الاستفهام، النفي، العرض، التحفيض، الدعاء، التمني.

1 يقال في الأمر : " أعطني فأشكرك " وقال أبو النجم:

يا ناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا.

2_ يقال في النهي:" لا يعصي زيد الله فيعاقبه " وقوله تعلى" ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي".

[1] – عبد الكريم بكري، أصول النحو العربي، (مرجع سابق)، ص 154.

[2] – ابن مضاء، أصول النحو، (مرجع سابق)، ص 115.

3_ ويقال في النفي:" ما يأتيني زيد فأعطيه"، فيحتمل وجهين: أحدهما : ما يأتيني زيد فكيف أعطيه؟!، أي إن الإتيان سيد العطاء فإذا لم يأت لم يعط.

الوجه الآخر: قولنا" ما يأتينا زيد فنعطيه" أي ما يأتينا في حال إعطاء أي: يأتينا ولا نعطيه.

4_ يقال في الاستفهام: " أتأتينا فنحدثك؟".

5_ يقال في العرض: " ألا تأتينا فنكرمك؟".

6_ ويقال في التمني:" ليت زيدا عندنا فيحدثنا".

7_ ويقال في التحفيض:" هلا زرت زيدا فيكرمك؟".

8_ ويقال في الدعاء :" اللهم لا تؤاخذنا بذنوبنا فنهلك".

وقد نصبت العرب بعدمها في الواجب، وذلك شاذ لا يقاس عليه، وهذه المواضع التي ينصب فيها بعد الفاء، ومنها ما يجوز فيها العطف، ويكون إعراب الفعل الثاني كإعراب الفعل الأول الذي قبل الفاء ويكون معناه غير مخالف لمعناه، وكلها لا يجوز فيها القطع من الأول ورفع الفعل على أنه موجب"[1].

نفهم من خلال هذا أن ابن مضاء ، أنّ الفعل بعد الفاء والتي تكون جواب لأحد الأمور المذكورة سابقا، ينصب، وإعرابه يكون كإعراب الفعل الذي قبله.

ب_ الكلام عن الواو:

الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب، ومعناها في النصب معنى" مع" قال الأخطل:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم.

ونقول:" لا تأكل السمك وتشرب اللبن" أي لا تجمع بينهما ولو جزم لنهاه عن الجمع والتفرقة ولو رفع لنهاه عن أكل السمك وأوجب له شرب اللبن أي : أنت ممن يشرب اللبن قال جرير:

ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته فإنك إن تفعل تسفه وتجهل.

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: محمد إبراهيم البنا، (مرجع سابق)، ص 117.

نهاه عن الفعلين وقال الخطيئة، وهذا واجب في المعنى، فكان ينبغي أن لا ينصب، لكن اللفظ لفظ استفهام.

ويقال في النفي:" لا يسعني شيء ويعجز عنك"، أي مع عجزه عنك.

وتقول في الأمر:" أتني وآتيك" وإن أردت اللام فتقول:" ولأتيا"[1].

_ "فالمضارع المقترن "بفاء" السببية أو "واو" المعية إذ ليس منصوبا بهما وإن كانتا ظاهرتين بل هو منصوب ب "أن" المضمرة، وفي ذلك تعمق بين يأباه حسن النحوي العالم بالنحو كصاحب الأبيات، وكابن مضاء الذي وردت تلك الأبيات في كتابه الذي بين أيدينا"[2].

يرى ابن مضاء أن الفعل المضارع إذا دخلت عليه الفاء سواء كانت سببية أو واو المعية، فهو لم ينصب بها وإنما بأن المضمرة بعدهما أي الواو هنا تكون ظاهرة في أن المضمرة بعدها، فحالة نصب الفعل بعدها يكون في غير الواجب.

_ المطلب الثالث: موقف ابن مضاء من العلل النحوية:

" ناقش ابن مضاء موضوع العلة في النحو، محدد أنواعها مبينا ما يمكن أن يقبل منها وما يرفض، وقد كان في حملته على علل النحو مسبوقا، فمنذ اكتمل النمو واتضحت معالمه على ذلك التعليل الذي سرى في كيانه، وأخذ خطا كبير من القداسة حتى كاد يدعى قسيما للنحو، وقد تعرض الخليل بن أحمد وكان قد فتح باب التعليل على مصراعيه، لشيء من النقد من تلاميذه، وكان لقوله:" فإن نسخ لغيري لعلة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها"، ثم كان لقول سيبويه :" وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجمعا"، كان لمقالة هذين الإمامين أثره البالغ في إقدام النحاة على التعليل والتوجيه.

ويمكن حصر الأسباب التي وجهت النحو إلى التعليل في أمور ثلاثة:

---

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة، (مرجع سابق)، ص 121،125.

[2] – نفس المرجع، ص 33.

1_ أن النحو ولد بالبصرة التي عرفت قبل غيرها فلسفة اليونان وحكمة الهنود، وذاعت فيها المذاهب الكلامية، ومن غير شك كان النحاة أو أكثرهم على علم بهذه المعارف فتأثروا بها، وأخذوا يبحثون عن الحكمة في النصوص العربية، ويسردون التراكيب والمفردات.

2_ طبيعة اللغة والتي مرت بمراحل بعيدة في طريق التقدم والرقي.

3_ اعتزاز روادنا بلغتهم أنها لغة كتابهم الكريم، واقترن تقديسهم للغة بشيوع الفلسفة والجدل لتكون العلة"[1].

فيظهر لنا هنا أنّ ابن مضاء تحدث عن العلل النحوية وقسمها إلى أنواع وبين ما يمكن قوله وما يمكن رفضه، والعلل النحوية في نظره ثلاث علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية، فالأولى هي التي نتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، أما الثانية فتظهر مثلا في قوله :" لماذا نصب عمر"، بأن (إن عمرا...) فتقول لأنها هي وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إل مفعول به، فحملت عليه، فعملت عمله، أما الثالثة فهي كل ما يعتل في باب (إن) بعد هذا، وقد حصر النحاة الأسباب التي أدت إلى التعليل في ثلاث أمور وهي أنّ النحو ظهر بالبصرة، وأن اللغة تمر بمراحل عدة وأن لغتهم في لغة القرآن الكريم.

1_ قيمة العلة:

التفكير العلمي تفكير موضوعي لا ذاتي، ثم هو تفكير جماعي لا فردي، بمعنى أن الجماعة تتلقاها بالقبول، ولا يكون لها عليها اعتراض، على أن حديث العلماء عن العلة لم يخل تماما من هذه الموضوعية ولا هذه الجماعة، فبعض علل النحاة هذه السمة ويمكن أن يتلق الناس بالقبول وقال ابن جني : " أعلم أن علل النحاة على ضربين:

أ_ أحدهما: ما لا بد له فهو لاحق بعلل المتكلمين وهو قلب الألف واوا، لانضمام ما قبله وياء لانكسار ما قبلها نحو: ضورب وقراطيس ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن.

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: محمد إبراهيم البنا، (مرجع سابق)، ص 36.

ب_ "وأما الضرب الثاني: فهو دون ذلك وهو الذي يمكن نقضه، نحو: قلب الواو ياء في نحو: ميزان والياء واوا غي نحو موسر، وعلل نصب المفعول ورفع الفاعل فعلل هذه ليست موجبة ولا ملزمة، وليست بمثابة علة قلب الألف واوا أو ياءا، وفي النحو العلل التي تبنى على وظيفة الكلمة، ودلالة الكلمة هي التي تحدد وظيفتها ومن هذا ما عللوا به عدم تعريف الفعل من أنه وضع ليدل على معنى الاسم وقالوا عن التنوين يدل على أن الكلمة غير مضافة وهذه الكلمات لا يتصور فيها الإضافة لأنها معرفة بذواتها"[1].

فمن خلال هذا يتضح لنا أنّ العلة تتميز بالموضوعية فهي تفكير جماعي وما تقره الجماعة هو متفق عليه، فابن جني يرى أنّ العلة عند النحاة نوعين أولها هو ما لا بد منه ولا يمكن الاستغناء عنه نحو قلب الألف واو وذلك لان قبلها مضموم، وقبلها ياء لأن ما قبله مكسور، ولأّنه لا يمكننا الابتداء بساكن، أّما النوع الثاني فهو علل غير ملزمة وليست مثل علة قلب الألف واو أو ياء، وإنما هي قلب الياء واو وقلب الواو ياء، وتحدث كذلك في علل نصب المفعول ورفع الفاعل، وهذا ما نجده كذلك عند ابن سراج في حديثه عن العلة وأنّ الفاعل ارتفع بفعله، وأّنه إذا قيل لم صار الفاعل مرفوعا؟ فهذا أسماه السؤال عن علة العلة، وهذا ما دفع ابن مضاء إلى تسميتها بالعلة الثانية وعلة العلة بالعلة.

2_ إسقاط العلل الثواني والثوالث:

بين ابن مضاء موقفه من كل نوع من أنواع العلل، وجاء في كتابه " الرد على النحاة" دعوته إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، وحدد أقسام العلل الثواني وفرق بين العلل الأول والعلل الثواني، ومثل لكل قسم من أقسام العلل الثواني وكل هذا سنتحدث عنه فيما يلي:

أ_الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث:

قال ابن مضاء مما يجب أن يسقط من النحو:" العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد في قولنا (قام زيد) لِـم ٌرفِع الفاعل؟ فيقال: لأّنه فاعل وكل فاعل مرفوع

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: محمد البنا، (مرجع سابق)، ص 36، 40.

فيقول : ولم رفع الفاعل؟؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، وثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئا ما حرم بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمة إلى غيره، فسأل: لم حرم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه، ولو أجبت السائل على سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال: لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل لأّنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة، فأعطى الأثقل الذي هو الرفع للفاعل وأعطى الأخف الذي هو النصب للمفعول، ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون"[1].

ويفهم من قول ابن مضاء أّننا لا نحتاج إلى تعليل فيما يخص أن الفاعل يأتي مرفوعا، لأن العرب نطقت به عن طريق الاستقراء من الكلام المتواتر ففي نظره لا يمكن رفع المفعول، ونصب الفاعل وذلك لأّن الفعل يحتاج إلى فاعل واحد، في حين أّن المفعولات كثير، فالعرب يميلون إلى الأخف ويستجدون الأثقل، ورأى أّن ما يجب إلغاؤه من النحو هو العلل الثواني والثوالث.

ب_ أقسام العلل الثواني:

"ثم يمضي فيقسم العلل إلى ثلاث أقسام قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع وقسم مقطوع بفساده... والفرق بين العلل الأولى، والعلل الثواني والثوالث أن العلل الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بالكلام العربي والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك"[2].

فمثال المقطوع به: قول القائل: "كل ساكنين التقيا في الوصل وليس أحدهما حرف لين، فأن أحدهما يحرك، وسواء كانا من كلمتين أو كلمة واحد"[3].

---

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة، (مرجع سابق)، ص 127.

[2] – عبد الكريم بكري، أصول النحو العربي، (مرجع سابق)، ص 77.

[3] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: محمد البنا، (مرجع سابق)، ص 128.

فمن خلال هذا نرى أّنه في هذا القسم من العلل أّنه هناك علتان الأولى عي أّنه عند التقاء ساكنين سواء كان في كلمة أو كلمتين فلا بد من تحريك أحد الساكنين، أّما العلة الثانية فتظهر في أن النطق بهذين الساكنين لا يمكن للناطق بهما.

أّما المثال الثاني يصاغ فعل الأمر من الفعل المضارع الساكن إلغاء على صبغة ذلك الفعل المضارع مع نزع الحرف الزائد، وإدخال ألف الوصول، والعلة في ذلك هي أّن الفعل فعل أمر فحذف الحرف الزائد وحينئذ صار أوله ساكن فأضيفت ألف الوصول، والعلة الثانية هي أّن الابتداء بالساكن لا يمكن [1].

وهنا يظهر لنا أّن كل فعل يكون أوله إحدى الزوائد الأربعة ويكون بعدها حرف ساكن ففي الأمر يحذف الحرف الزائد وتدخل عليه ألف الوصل، هذا فيما يخص العلة الأولى، أّما الثانية فهي أّنه لا يمكننا الابتداء بساكن.

المثال الثالث: فكلمتي (ميزان وميعاد) وما أشبههما الأصل فيهما (موازن وموعاد) فقلبت الواو ياء.

العلة الأولى: إذا كانت الواو ساكنة وما قبلها مكسور فإنها تقلب ياء، والعلة الثانية هي أن ذلك خفيف على اللسان.

القسم الثاني: ما فيه إقناع: غير السببين ومثل له بإعراب الفعل المضارع وإعراب الاسم، والعلة في إعراب الفعل المضارع هي أّنه فعل مضارع غير متصل بنون النسوة، أو نوني التوكيد، والعلة الثانية هي أنه أشبه الاسم.

والعلة في إعراب الاسم هي: أّنه اسم، والعلة الثانية هي أّن الاسم صيغة واحدة وأحوال مختلفة فأعرب لبيان هذه الأحوال[2].

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: شوقي ضيف، (مرجع سابق)، ص 132.

[2] – المرجع نفسه ، ص 37.

نفهم من خلال هذا أنّ أي فعل مضارع غير متصل بنون النسوة أو نون التوكيد فهو معرب، ويرجع ذلك لمشابهته بالاسم فاختلاف معاني الفعل يعني اختلاف صيغته في حين أن الاسم يكون على صيغة واحدة، ولكن أحواله مختلفة، وبعد هذا نجد ابن مضاء بين ضعف هذه الضرورة التي استدعت العلة الثانية، وأقر أنه ليس هنالك حاجة للتعليل، ويجب إسقاط هذه العلة من النحو.

القسم الثالث: العلل الفاسدة ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد (المبرد) إن نون ضمير جماعة المؤنث، إنما حرك، لأن ما قبله ساكن نحو(ضربن ويضربن) وقال فيما قبلها إنه أسكن لئلا تجمع أربع حركات، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون، من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلة بما هي علة له، وهذا بين الفساد[1].

فابن مضاء يرى أن هذه العلل فاسدة ولا قيمة لها ولا ضرورة لها، وقد اعتبرها الكثير أنها تمرين ذهني غير طائل أي ليس لها أي فائدة ذهنية، فهنا تحريك نون الجماعة لأن ما قبلها ساكن، في حين قبل هذا أسكن لئلا تجمع أربع حركات، فجعل العلة معلولة بما هي علة له وهذا بين الفساد.

فابن مضاء قسم العلل إلى قسمين: الأول مقبول ولا بأس به وهو العلة الأولى، والقسم الآخر مرفوض ويجب التخلص منه، وهو العلل الثواني والثوالث، ولعل ابن مضاء في دعوته هذه كان منطلقا من ذهبه الظاهري الذي يقدس النص اللغوي، ويقف أمامه، ولا يدعو إلى تجاوزه لذلك فهم ينفون السببية في النصوص جميعا[2].

---

[1] – ابن مضاء ، الرد على النحاة، ت ، شوقي ضيف (المرجع السابق)،ص 37.

[2] – معاذ السرطاوي، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1408هـ_ 1988م، ص 122.

المطلب الرابع: موقفه من القياس:

أ_ تعريف القياس:

من قولهم قاس الشيء يقسه قيسا إذا قدره على مثاله، والقياس في المنطق، هو كما يراه أرسطو : الاستدلال إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء لزم عنه بالضرورة شيء آخر.

أو بعبارة عن رد شيء إلى نظره كما ذهب صاحب التعريفات أما النحاة فقد ذهبوا إلى أن القياس حمل غير المنقول إذا كان في معناه.

ويهدف القياس إلى إدخال شيء ما في حكم طائفة من القضايا التي أصبحت مسلمة من مسلمات، كما يهدف إلى أن نشرح للغير ما نعرف من الأمور[1].

ويعرفه ابن الأنباري بقوله : « هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[2].

فما هو معلوم أن القياس النحوي هو تلك الأحكام النحوية التي تهدف على النصوص اللغوية الواردة بطريقة واحدة وأخذت منها القاعدة، ثم تعمم تلك القاعدة على النصوص التي لم ترد، وتقاس أحكام أخرى لنوع من المشابهة بينهما في المعنى.

ب_ دعوة ابن مضاء إلى إلغاء القياس:

"كانت هذه الدعوة من الركائز الأساسية في نظرية ابن مضاء من أجل تيسير النحو العربي والخروج به من بعض تعقيداته، وتقوم هذه الركيزة في تيسير النحو على رفض قياس عامل لعامل آخر في العمل، فالشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا والشيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع...[3]، وقد ضرب ابن مضاء مثالا على فساد القياس في النحو هو إعراب الفعل

[1] – عبد الكريم بكري، أصول النحو العربي، (مرجع سابق)، ص 81.

[2] – السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 203.

[3] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: شوقي ضيف، (مرجع سابق)، ص 134.

المضارع، حيث يذهب النحاة إلى أنه أعرب لشبه الاسم بمعنى أدق أنه قيس على الاسم فالاسم أصل في الإعراب والفعل فرع"[1].

فنجد ابن مضاء يرفض القياس العقلي، فهو يرى أن الأسس التي قام عليها النحاة أنفسهم لم تكن صحيحة ولم تستوف شروط القياس، فكيف شبه شيء بشيء وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، فلا يقاس الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا والشيء المقيس عليه معلوم الحكم، وهنا تكون العلة الموجبة للحكم موجودة في الفرع.

" والاضطراب في القياس لا جدوى منف في رأي ابن مضاء، وأساس عدم الجدوى لديه يرتبط باحترامه لنصوص اللغة وقد وضح ذلك في أمرين.

الأول: ليس هذا من اللغة الفصيحة التي يحتاجها الناس، فحاجة الناس إلى معرفة اللغة لا تفتقر لهذا الاضطراب والنزاع.

أما الثاني: إنه مظنون مستغنى عنه، والظن ليس نصا من نصوص اللغة، ومن أهم ما يترتب عليه اضطراب الأقيسة"[2] .

فيظهر لنا من خلال هذا كله أن ابن مضاء لم يتوسع في بحثه حول موضوع القياس، ولم يتعمق في مسائله كما فعل في نظرية العامل والعلل النحوية، فهو يرى أن الاضطراب في القياس لا فائدة منه وأساس ذلك يعود إلى احترامه لنصوص اللغة، وهو يعتبره بأنه ليس من اللغة الفصيحة وأن معرفتنا للغة لا تخلوا من هذا الاضطراب فهو يمكن الاستغناء عنه.

" كما تطرق ابن مضاء في القياس إلى باب الممنوع من الصرف، إذ يجعل النحاة الاسم الممنوع من الصرف فرعا في هذا الحكم للفعل، ويرون أن الفعل منع من الصرف لثقله، وقبل في الاسم لأنه أكثر استعمالا من الفعل، ولما كانت هذه الأسماء الممنوعة من الصرف

[1] – ابن مضاء ،الرد على النحاة، ت ،شوقي ضيف(مرجع سابق)، ص 39.

[2] – محمد عيد، أصول النحو العربي، (مرجع سابق)، ص 101.

لا تستعمل كثيرا منعت من أجل ذلك ما منع من الفعل، والخفض، ومن التنوين، ويرى ابن مضاء أن هذا كله فضل كلام لا حاجة لنا به"[1].

فهنا نجد أنه شبه الأسماء الممنوعة من الصرف بالأفعال، فهو يعتبرها فروع، فالنحاة يرون أن الفعل منع من التنوين لثقله وقبل في الاسم لخفته وكثر استعماله، فمنعت هذه الأسماء من الصرف كما منع الفعل من التنوين، فابن مضاء يقر أن هذا الكلام كله لا حاجة لنا به ويمكن الاستغناء عنه، فنجد هنالك بعض الأسماء شابهت الأفعال أي أنها تشبه الأفعال أكثر ما تشبه الأسماء التي لا تتصرف وهي منصرفة.

" لقد دأب من تعرضوا لدراسة " ابن مضاء" أن يردوا ذلك إلى تأثير ابن مضاء بالمذهب الظاهري... فالظاهريون يرفضون رفضا مطلقا الأخذ بالقياس ولا تقف نظرتهم للقياس عند النصوص الفقهية، بل كانت طبيعة المذهب الظاهري تقتضي أن نولي اللغة مدلولات الألفاظ المقام الأول من العناية ليرد لكل حرف من هذه النصوص اعتباره الكامل.

ولم يرفض "ابن مضاء" القياس كله بل قبله بشروط وتحديد فمن ذلك قوله:« أي العرب» لا يقيسون الشيء ولا يحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت حكم الأصل موجود في الفرع...

فالصواب إذن القول أن "ابن مضاء" استفاد بالمنهج الظاهري في انتقاء القياس، ولكنه لم يرفضه في النحو كما فعل الظاهريون في الفقه.

وإن كان جمهور النحاة على اختلاف مذاهبهم قد أقروه في دراستهم النحوية فإن " ابن مضاء" وإن تأثر بالمذهب الظاهري الرافض للقياس، فإنه يقبله متى سوغه الاستعمال اللغوي ودعمته النصوص المتواترة"[2].

فمن خلال هذا ارتأينا أن " ابن مضاء" رغم تأثره بالمذهب الظاهري إلا أنه لم يأخذ عنهم كل شيء، فهم يرفضون القياس رفضا تاما في حين " ابن مضاء" يقبله بشروط محددة، فهو

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: شوقي ضيف، (مرجع سابق)، ص 40، 41.

[2] – عبد الكريم بكري، أصول النحو العربي، (مرجع سابق)، ص 111، 112.

لم يرفضه في النحو كما فعل الظاهريين في الفقه، فهم يرفضون القياس ويرونه باطلا في استنباط الأحكام، فهم يعتمدون على البيان والإثبات في تقرير الحقائق، في حين ابن مضاء لم يرفضه كليا وإنما قبله بشروط ومثاله على ذلك أن العرب لا يقيسون شيئا على شيء آخر ويحكمون عليه بحكمه إذا كان حكم ذلك الأصل موجود في الفرع .

المطلب الخامس: دعوته إلى إلغاء التمارين غير العملية.

وكان آخر ما دعا إليه "ابن مضاء" إسقاطه من النحو هذه التمارين التي يفترضها النحاة للتدريب على إحكام الإعلال والإدغام، قال:« ومما ينبغي أن يسقط من النحو: ابن من كذا على مثال كذا، كقولهم: ابن من البيع على مثال فُعل، فيقول قائل : بوع».

أصله بـُيع فيبدل من الياء واو لانضمام ما قبلها،لأن النطق بها ثقيل وأنه لا حاجة لنا بها سوى التمرين فيها لا فائدة فيه، فأي فائدة تفيدها من صبغة (بوع أو بيع) التي لم تأت عن العرب، والتي لسنا في حاجة إلى استعمالها ، وابن مضاء يقول: « إن الناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المستغني عنه»[1].

فنجد هنا ابن مضاء موقفه واضح كل الوضوح يرفض هذه التمارين غير العملية وأننا لا حاجة لنا بها ولا فائدة، ودعا إلى استبعادها من النحو والتخلي عنها، فقال عنها أنها تعيي المتكلم ويصبح عاجزا عن حفظ اللغة الفصيحة، فهذه الألفاظ والمفردات التي سبق ذكرها دعى إلى طرحها أنه لم يأت لها نظير في كلام العرب.

" وكذلك ينبغي أن يكون اسم الفاعل منه فاؤه ياء، كما أن أكرم: اسم الفاعل منه " مكرم"، ففاعل الفعل وهي الكاف هي: فاء اسم الفاعل، في مكرم، وكذا كل اسم فاعل صحيح فاؤه فاء فعله، وعينه عينه، ولامه لامه، وتقول في جمع"موسر"،!"مياسر"، وفي تصغيره " ميسر"، كما زالت علة إبدال الياء واوا وهي سكونها، وانضمام ما قبلها رجع إلى أصله.

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: محمد البنا، (مرجع سابق)، ص 134.

ومن قال "!"بيع" بالكسرة، كسرة الباء لتصح الياء كما قالت العرب :" بيض" و"عين" في جمع بيضاء وعيناء، والقياس أن يقال:" بيض وعين" لكنهم عدلوا إلى الكسر لئلا يبدلوا من الياء واوا."[1]

فابن مضاء يدعوا إلى إسقاط هذه التمارين ويعطي أمثلة على ذلك ويقدم حجته على كل مثال ففي الفعل أكرم يقول أن أكرم اسم الفاعل منه مكرم، ففاء الفعل وهي الكاف، هي فاء اسم الفاعل في مكرم، وكل اسم فاعل صحيح، فاؤه فاء فعله، وعينه عينه ولامه لامه، وكذلك بالنسبة لجمع موسر وتصغيره، لما زالت علة إبدال الياء واوا، لأنها ساكنة وما قبلها مضموم رجع أصله، ففي نظره عدلوا إلى كسر " بيع"، حتى لا تبدل الياء بالواو فقط.

أما أي الرأيين هو الصواب؟ فكل واحد من الرأيين حجة، فحجة من أبدل الياء واوا، أن "بوغا" مفرد، وحمله على " موسر"، ونظرائه أولى من الحمل على الجمع، وأيضا فانا وجدنا الآخر يتبع الأول مما يتبع الأول الآخر قالوا: ميعاد وميزان، فأبدلوا الأخر للأول ولم يبدلوا الكسرة ضمة ولا فتحة لتصح الواو.

وحجة من قال " بيع" قياسه على "بيض"، وإبداله الضمة كسرة، لتصبح الياء أولى من رد الياء إلى الواو، لأن الياء أخف، وهي الغالبة على الواو، وكما يتبع الآخر الأول كذلك يتبع الأول الآخر، قالوا في تصغير" شيخ" " شييخ" وكسره الشين من أجل الياء.

" وقالوا في الأمر من الثلاثي المضموم العين بضم ألف الوصول لانضمام العين، نحو: اقتل واخرج، وما أشبههما فلولاهم العين لكانت الألف المكسورة كما هي فيما عينه مفتوحة أو مكسورة"[2].

فيظهر لنا هنا أن ابن مضاء يعتبر كل من الرأيين حجة في حد ذاته، لأنه يرى أن " بوغا" مفرد فلذلك أبدلت الياء واوا، أن حمل " موسر" وما شابهها أولى من العمل على الجمع، وأن

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة ، ت: محمد البنا، (المرجع السابق)،ص 135.

[2] – المرجع نفسه، ص 135،137.

الآخر يتبع الأول مما يتبع الأول الآخر ولم تبدل الكسرة ضمة ولا فتحة لتصبح الواو، وأن حجة من قال " بيع" وإبدال الضمة كسرة كذلك لتصبح الياء، ولأن الياء أخف على الواو، وكذلك بالنسبة لتصغير شيخ وكسر الشين من أجل الياء فقط.

"فما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا كاختلافهم في رفع الفاعل ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيع العلل الثواني وغيرها مما لا يفيد نطقا"[1].

فيظهر هنا أنه يلغي كل ما يختلف فيه النحاة كخلافهم أيهما الأصل المصدر أم الفعل، وفي علامة رفع المبتدأ أو رفع الفعل المضارع وناصب المفعول سواء كان الفعل أو الفاعل أو معا، أي رفض كل الخلافات النحوية والتي لا تفيد المتعلم نطقا.

"وتلك كانت خاتمة دعوة ابن مضاء أجملها في سطور معدودة، دعا فيها إلى حذف كل زائد والإبقاء على المفيد المحقق للغرض المرجو وهو معلم النحو وحفظه وتطبيقه، ونحن شهر اليوم وبعد أن مضت قرون عدة على دعوة ابن مضاء، وكأنه يتحدث بلسان طلابنا، وحملته التي شنها على نحاة المشرق وما ذهبوا إليه من إيغال في القضايا النحوية والصرفية، حتى آل مآل لغتنا إلى لغات عدة كلغة أكلوني البراغيث، ولغة بني الحارث وهذيل، كانت تلك الحملة حافزا لعدد ليس بالقليل من علماء اللغة الذين ساروا على الطريق ذاتها، ودعوا إلى تلخيص النحو مما لا يفيد، ومن أشهرهم الدكتور مصطفى في كتابه " إحياء النحو"، وشوقي ضيف محقق كتاب " الرد على النحاة"، الذي دعا إلى تصنيف جديد للنحو العربي، وغيرهم الكثير الذين شاركوا ابن مضاء والتخلص من كل لا يفيد نطقا"[2].

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: محمد البنا، (مرجع سابق)، ص 135،137.

[2] – معاذ السرطاوي، ابن مضاء القرطبي، (مرجع سابق)، ص 139.

الخاتمة

خاتمة:

كل بحث يصل في الأخير إلى مجموعة من النتائج التي تكون بدورها عبارة عن حوصلة لما جاء في البحث ككل.

فعلى الرغم مما شاب النحو العربي من شوائب، وما وجّه إليه من نقد فلا أحد يستطيع أن ينكر قيمة النحو العربي، فكثير من النحاة سعى لتيسير هذا النحو والتيسير لا يعني الثورة عليه وهدمه، ومن بين هؤلاء " ابن مضاء القرطبي " ومن خلال دراستنا هذه نصل إلى مجموعة من النتائج جاءت كالآتي:

1. ابن مضاء شخصية لها مكانة علمية عالية رغم أنها لم يكتب لها النجاح في عصرها.
2. رفض ابن مضاء لنظرية العامل، ووصل إلى أن المتكلم هو الذي يحدث الإعراب.
3. ضرورة التزام النص كما نطقه المتكلم، ولا يحق لأي كان الزيادة على مالا ينطق في النص تقديرا أو تأويلا.
4. دعوة ابن مضاء إلى حذف بابي الاشتغال والتنازع من أبواب النحو.
5. اعتراض ابن مضاء على العلل الثواني والثوالث لأنها تثقل النحو لكنه لا ينكر العلة التعليمية.
6. دعوته إلى إسقاط التمارين النحوية.
7. رفضه للقياس العقلي وقبوله القياس النحوي.

وبهذا نكون قد لخصنا أسس ثورة ابن مضاء القرطبي التي جاءت من أجل تيسير النحو العربي.

قائمة
المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: القرآن الكريم

_ المصادر :

1. القرآن الكريم
2. أبو العباس شمس الدين، وفاة الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ط 1، دار الصادر، بيروت، 1971م، ص483.
3. أحمد بن مجمد المقري، أزهار الرياض في أخبار عياض، د ط، لجنة التأليف الترجمة للنشر، القاهرة، 1358هـ،1939م، ص148 .
4. العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ت: غاري مختار طليمات، ط2، ج1، دار الفكر، دمشق2001م.
5. ابن الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، المكتبة الرسمية بيروت، لبنان، 1307هـ_ 1987م.
6. ابن السراج، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، ط1، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان 1996م.
7. ابن جني أبي الفتح عثمان، الخصائص، ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، 1952م، 1956م.
8. ابن جني، الخصائص، ت: مجمد علي النجار، د.ط، ج1، دار الكتب العلمية، د.ت. ن.
9. الإمام ابن هام الأنصاري، مغنى اللبيب، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 1992م.
10. الجمحي محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، ت: محمود محمد شاكر، د.ط، دار المدني، جدة، د.ت.ن.

11. الحديثي خديجة، المدارس النحوية، دار الأمل، الأردن 2001م.
12. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم،د.ط، دار المعارف، مصر، د.ت.ن.
13. سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط 1، دار الجيل، بيروت ، د.س.ن.
14. السيوطي جلال الدين، الاقتراح، د.ط، دار المعرفة الجامعية، طنطا، 1426هـ_2006م.
15. السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، دمشق، 1989م.
16. ضيف شوقي، المدارس النحوية، ط7، كورنيش النيل، القاهرة 1119م.
17. الطنطاوي محمد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، دار المعارف، كورنيش النيل، القاهرة 1119م.
18. القفطي يوسف ، أنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة، 1406م، 1986م.
19. القفطي، انباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2004م.
20. الهيثي عبد القادر رحيم ، خصائص مذهب الأندلسي النحوي، ط2، منشورات جامعة قازيوس بنغازي، 1993م.

_المراجع:

1. أحمد شمس الدين بن سليمان، أسرار النحو، تح: أحمد حسن حامد، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، نابلس 2002م .
2. الأفغاني سعيد، من تاريخ النحو، د. ط، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت.ن .
3. بلعيد صالح، في أصول النحو، د.ط، دار هومة، الجزائر 2005م.

4. بلعيد صالح، في أصول النحو، د.ط، دار هومة، الجزائر 2015م.
5. بلعيد صالح، في أصول النحو، د.ط، دار هومة، الجزائر2006م
6. بوعلي فؤاد، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن 1432هـ/2011م.
7. التواتي بن التواتي، المدارس النحوية، دار الوعي، الجزائر 2008م.
8. جيلالي أحمد، مقدمة لأصول النحو العربي، ط1، القاهرة 2012م.
9. حسن خميس الملح، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، د. ط، دار الشروق، الأردن، 2001م.
10. ياقوت سليمان محمود، مصادر التراث النحوي، دار المعرفة الجامعية، مصر 2003م.
11. الخالدي كريم حسين، أصالة النحو العربي، ط1، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان 2005م.
12. الراجحي عبده، التطبيق النحوي، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2000م.
13. الراجحي عبده، دروس في المذاهب النحوية، د.ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1980م.
14. السامرائي إبراهيم عبود، المفيد في المدارس النحوية، دار المسيرة، عمان، الأردن 1427هـ،2007م.
15. السامرائي إبراهيم، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ط1، دار الفكر والنشر والتوزيع، عمان 1987م.
16. شامي أحمد جميل، النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، دار الحضارة 1997م.
17. صبحي صالح، دراسات في فقه اللغة، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2004م.

18. عباس حسن ، النحو الوافي، ط3،ج1، دار المعارف، مصر، د.ت.ن.
19. عبد الواحد أبو الطيب، مراتب النحو بين اللغوي الحلبي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار السلام للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، د.ت.ن.
20. العيساني عبد المجيد، الاتجاهات النحوية،د.ط، دار الكاتب الحديث، القاهرة 2012م.
21. فراج علي، الآراء النحوية والوظائف الإسنادية من خلال مفتاح العلوم السكاكي، د.ط، دار الكوثر للنشر والتوزيع، الجزائر 2003م.
22. المخزومي مهدي ، في النحو العربي(نقد وتوجيه)، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1406هـ- 1986م.
23. مصطفى إبراهيم ، إحياء النحو، د.ط، القاهرة، د. ت.ن.
24. معاذ السرطاوي، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ط1، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1408هـ_ 1988م.
25. نحلة أحمد محمود، النحو العربي أعلام ونصوص، د.ط، دار المعرفة الجامعية، 2003م.

_المعاجم:

1. ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون،ج2، دار الفكر،1979م، مادة(د.ر. س).
2. ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار الصادر، بيروت 1990م.
3. الزبيدي، محي الدين محمد مرتضي، تاريخ العروس من جواهر القاموس، ط1، ج16، دار الهداية، الإسكندرية، مصر، مادة(د.ز. س) .

_المجلات:

1. المدارس النحوية في مصنفات الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، مكي نومان الديلمي، مجلة الفتح، نيسان، العدد السادس والأربعون.
2. موعد محمد، مدرسة الأندلس النحوية أم النحو في الأندلس، مجلة التراث العربي،اتحاد الكتاب العرب، العدد 91، دمشق، سوريا، سبتمبر 2003م.
3. سالم محي الدين، تطور الدرس اللغوي في الأندلس، مجلة الآداب، العدد 10، جامعة منتوري قسنطينة.

الفهرس

الفهرس:

المحتويات	الصفحة
الشكر	-
المقدمة	أ-ب-ج
الفصل الأول: النحو العربي وماهية المدرسة الأندلسية	**04**
المبحث الأول: تاريخ النحو العربي .	05
المطلب الأول: نشأته	05
المطلب الثاني: سبب وضع النحو.	09
المطلب الثالث: أهميته .	11
المطلب الرابع:واضع النحو العربي.	12
المبحث الثاني: لمحة عن المدارس النحوية.	15
المطلب الأول: تعريف المدرسة:	15
المطلب الثاني: مدرسة البصرة:	17
المطلب الثالث: مدرسة الكوفة:	21
المطلب الرابع: المدرسة البغدادية:	22
المبحث الثالث: المدرسة الأندلسية.	24
المطلب الأول: نشأتها.	24
المطلب الثاني: تعريفها.	25
المطلب الثالث: خصائصها.	27
المطلب الرابع: أشهر نحاة الأندلس ومصنفاتهم.	29
الفصل الثاني: إسهامات ابن مضاء القرطبي في النحو " كتاب "الرد على النحاة " أنموذجا	**43**
المبحث الأول: ابن مضاء والحركة النحوية في الأندلس	44
المطلب الأول: لمحة عن حياة " ابن مضاء القرطبي"	44
المطلب الثاني: ابن مضاء ومذهبه الظاهري في النحو	49
المطلب الثالث: ثورة ابن مضاء على النحو والنحاة	52

المطلب الرابع: لمحة عن كتاب " الرد على النحاة "	54
المبحث الثاني: أسس ثورة ابن مضاء القرطبي	59
المطلب الأول: موقفه من العوامل النحوية	59
المطلب الثاني: النحو من غير عامل ومعمول	66
المطلب الثالث: موقف ابن مضاء من العلل النحوية	74
المطلب الرابع: موقفه من القياس	80
المطلب الخامس: دعوته إلى إلغاء التمارين غير العملية	83
خاتمة	86
قائمة المراجع	88
الفهرس	94